استراتيجيات إعادة الاعمار في اليمن

إعداد:/ د. طه فارع غالب

م. أحمد سعيد الوحش

2021م

المخلص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى الخروج باستراتيجيات إعادة الاعمار في اليمن، واتبعت الدراسة منهجية عملية تتكون من شقين، تمثل الشق الأول من الدراسة المكتبية ،وتمثل الشق الثاني من دراسة ميدانية وفق منهجية البحث النوعي تم تطبيق طريقة المناقشة البؤرية لست مجموعات في كلا من محافظة عدن وصنعاء وتعز، و أخذ في الاعتبار تمثيل الإناث ضمن المجموعات .

واستعرضت هذه الدراسة في جزئها الأول نتائج الجانب النظري حيث تم عرض أربعة مواضيع وهي مفاهيم عامة عن الكوارث والحروب واستراتيجيات إعادة الإعمار ، ثم عرض تجارب إعادة الإعمار في اليمن والتي تمتد منذ عام 1974 ممثلة بالتعاونيات ويليها تجربة صندوق إعادة إعمار ذمار و تجربة صندوق إعادة اعمار صعدة وكان ختامها المكتب التنفيذي الذي تم تأسيسه بعد احداث عام 2011، كما تم عرض الدراسات السابقة من تقارير ودراسات بعضها تناول إعادة الإعمار من الجانب المؤسسي وأخرى تناولت قضية إعادة الإعمار ضمن اطار جغرافي، وهناك دراسات تناولت قضية إعادة الإعمار من خلال تحديد الاحتياجات ولكن لم نجد دراسات تناولت هذه القضايا من جانب استراتيجي ومؤسسي متكامل.

اما الجزء الثاني تناول نتائج الدراسة الميدانية، حيث تم عقد عدد 6 مجموعات بؤرية مركزة تم فيها مناقشة استراتيجيات إعادة الإعمار حيث اقترح عينة الدراسة بإنشاء هيئة عليا لإعادة الإعمار في اليمن تتبنى الاستراتيجية التي اقترحها عينة الدراسة ؛ وتتوزع هذه الاستراتيجيات ضمن ثلاثة مراحل من حيث التنفيذ، وتم تحديد تلك الاستراتيجيات كما يلي :

- استراتيجيات يتم تبنيها وتنفيذها خلال مرحلة الصراع وهي وقائية وطوارئ واغاثة،
- واستراتيجيات تنفذ بعد انتهاء الصراع وتسمى استراتيجيات التعافي ويتم تبينها وتشكل ركيزة أساسية لاستراتيجيات إعادة الاعمار التي سوف يتم تبنيها فيما بعد.

وتم التأكيد على العديد من التوصيات أهمها ضرورة الإسراع في تشكيل الهيئة العليا لإعادة الإعمار وتقر من خلال مرسوم رئاسي وتحظى أيضا بتزكية من مجلس النواب، مع الحرص على المشاركة في عمليات إعداد التشريعات الضابطة لهذه الهيئة بما يحقق لها الاستقلالية والفعالية، كما اشارت التوصيات أن إعداد هذه الهيئة يشكل ضرورة ملحة من أجل تنفيذ الاستراتيجيات ، والعمل على تقييم الاحتياجات والاستعداد لمرحلة ما بعد النزاع الأمر الذي من شأنه سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار، ويجنب البلاد الصدمات المفاجئة والغير متوقعة.

المقدمـــــة :

عمليات إعادة الإعمار تعد ضرورة ملحة للمجتمعات التي عانت من الكوارث الطبيعية أو الصراعات ، والتي تعرف ببناء ما تهدم من الهيكل العمراني (المباني) بفعل الكارثة أو الصراعات ، لكن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار إعادة بناء ما تهدم من البنية الفيزيائية فقط، ويهمل بقية مكونات النسيج الحضري والتي تشكل البنية الفيزيائية جزء منها، حيث أن البنية الفيزيائية هي في حقيقتها انعكاس لحياة الناس الاجتماعية ،الاقتصادية، الثقافية والتكنولوجية.

استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الكوارث والصراعات عرفت من المختصين بأنها مجموعة من العمليات التي توضع من أجل مواجهة اثار الكوارث والصراعات والاستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجات الملحة اثناء الكارثة ، سواء أكان ذلك على المدى القصير أو المدى الطويل، بحيث تكون هذه السياسات شاملة لكل نواحي الحياة وتهتم بإعادة بناء ما تهدم خلال الكوارث ضمن كافة المجالات. و ترتكز استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الكوارث والصراعات على أربعة مبادئ، تعتبر بمثابة محددات لها، وتعمل على توجيهها، وهذه المبادئ هي وقائية، شاملة، الاستدامة، والمرنة.

يتمثل هدف هذه الدارسة في إيجاد انسب الاستراتيجيات السريعة لإعادة الاعمار في اليمن ويتكون الهيكل العام لهذا البحث من ثلاثة اجزاء رئيسية، الجزء الرئيسي الأول تناول منهجية ومجتمع الدراسة، والجزء الرئيسي الثاني تناول النتائج (المكتبية والميدانية)، اما الجزء الرئيسي الثالث تناول مناقشة النتائج والتوصيات.

1- مشكلة الدراسة:

تواجه اليمن صعوبات شديدة وهذا يعود للمرحلة الصعبة التي تمر بها وما يشوبها من صراعات واثار مدمرة على مختلف الاصعدة ، لذا لابد من العمل على إعادة الإعمار ، مشكلة الدراسة تتمحور حول مجموعة من الاسئلة الجوهرية على النحو التالي :

ما مفهوم استراتيجيات إعادة الاعمار بعد الكوارث؟

ما هو دور الجهات الرسمية والخاصة في مواجهة الكوارث ؟

ماهي مبادرات إعادة الإعمار في اليمن ؟

ما هي استراتيجيات إعادة الإعمار ؟

2- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحديد الاستراتيجيات المناسبة لإعادة الاعمار في اليمن.

3- مراحل تنفيذ الدراسة

نفذت الدراسة وفق مرحلتين، المرحلة الأولى تمثلت بالدراسة المكتبية، اما المرحلة الثانية تمثلت بالدراسة الميدانية.

4- مصادر المعلومات:

تم جمع المعلومات التي تعتمد عليها هذه الدراسة من عدة مصادر أهمها:

1. المصادر المكتبية: وشملت الكتب والمراجع والدوريات، والرسائل والأوراق العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. المصادر الرسمية وغير الرسمية: وتشمل الدراسات والوثائق والتقارير والنشرات الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية والمؤسسات والدوائر الحكومية ذات الاختصاص، بالإضافة الى التقارير والنشرات والمقالات والدراسات والأبحاث واوراق الاعمال الصادرة عن مراكز البحوث والجامعات والمنظمات الاهلية والباحثين والندوات والمحاضرات والمؤتمرات.
3. مصادر بحثية (أولية): وشملت المعلومات والبيانات التي جمعها من خلال البحث الميداني الذي استخدم مزيجا من أساليب البحث النوعي.
4. المراجع الالكترونية: وتشمل مواقع الانترنت للمؤسسات العالمية المهتمة بإعادة الاعمار بعد الحروب والكوارث إضافة الى المواقع الصحفية والاخبارية المهتمة بالموضوع.

5- الإطار الجغرافي للدراسة:

مجتمع الدراسة المكتبية هو الجمهورية اليمنية بشكل عام وفي الدراسة الميدانية تم استهداف ثلاث محافظات وهي عدن وتعز وصنعاء والجدول التالي يوضح مبررات اختيار المحافظات المذكورة.

جدول 1: مبررات اختيار المحافظات المستهدفة

#	المحافظة المستهدفة	المبرر
1	محافظة عدن	تم اختيار محافظة عدن كونها العاصمة الموقتة حالياً.
2	محافظة صنعاء	تم اختيار محافظة صنعاء كونها العاصمة الرئيسية لليمن
3	محافظة تعز	تم اختيار هذه المحافظة نظرا لثقلها السكاني وانتشار ابنائها في جميع المحافظات اليمنية من ناحية ومن ناحية أخرى تعتبر هذه المحافظة من المحافظات التي تعرضت للتدمير الشديد مقارنة بالمحافظات الأخرى وما زالت تعيش معاناة الحرب وويلاتها.

6- مجتمع وعينة الدراسة:

استهدفت الدراسة الميدانية ممثلي من السلطة المحلية والكوادر الجامعية وأعضاء من منظمات المجتمع المدني وممثلين من الأحزاب الرئيسية ومستقلين وكان للمرأة تمثيل عادل وذلك من خلال عقد عدد اثنين مجموعات مركزة في كل محافظة مستهدفة (البحث النوعي).

7- أهمية الدراسة ومبرراتها

تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تتناول موضوع جوهري بالنسبة لليمن وهو استراتيجيات إعادة الاعمار هذا البلد الذي عانى ولا زال يعاني من ويلات مراحل الصراع المتكررة ، كانت آخرها الحرب الاهلية الحالية المندلعة منذ سبتمبر 2014 ، ومع أنه لا دلائل تبشر بنهاية قريبة ، الا انه من الضروري وضع رؤية استراتيجية واضحة لإعادة الاعمار في اليمن عقب انتهاء الصراعات والتي ستنتهي عاجلا ام آجلا وقد اثبتت التجارب الاقليمية و الدولية أن من الضرورة البدء مبكرا في التخطيط لإعادة الإعمار.

الإطار النظري والدراسات السابقة

(الكوارث وإعادة الإعمار)

1.1. الكوارث

1.1.2. تعريف الكارثة

تعرف الكوارث بطرق عدة، فهناك العديد من الجهات التي وضعت تعريف لها، كلاً حسب تخصصه ومجال اهتمامه والزاوية التي ينظر للكوارث منها فقد تم تعريف الكارثة بأنها: حدث مفجع، طبيعي أو صناعي بواسطة الانسان كالحروب، ويؤدي إلى التدمير والتأثير على مجريات الحياة اليومية والبيئية الطبيعية والبنية التحتية والبيئة المبنية بواسطة الانسان (Mcdonald,2003,P6).

وهي حادث كبير تنجم عنه خسائر في الأرواح والممتلكات، وقد تكون طبيعية مردها فعل الطبيعة (سيول، زلازل، براكين) أو قد تكون كارثة فنية أي مردها فعل انسان، سواء كان إرادياً أو غير إرادي، عن عمد أو بإهمال، ويتطلب لمواجهتها معونة على مستوى الوطن أو على المستوى الدولي إذا كانت قدرة مواجهتها تفوق القدرات الوطنية (UN-DHA, 1992,p27,)

وتعرف بأنها : مأساة تحدث بشكل مفاجئ، وتحدث ضرراً عظيماً وتدمير للملكيات، وتعطل في نظام الحياة اليومي، وتسبب دمار غير محدود ومتنوع حسب الموقع الجغرافي أو المناخ أو نوع سطح الأرض ومقدار

الضعف فيه، ويفوق هذا الدمار مقدرة السكان على الاحتمال وبالتالي يحتاجون إلى مساعدة من الأقاليم أو الدول الخارجية، وهي تؤثر على الناحية العقلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في منطقة الكارثة (http://karimganj.gov.in/disaster.htm 2009)

1.1.3. أنواع الكوارث

مع ازدياد حدوث الكوارث وتنوعها وظهور أنواع جديدة منها فقد صنفت الكوارث بعدة طرق، فإما أن يتم تصنيفها حسب المسبب لها أو بحسب سرعة حصولها وتأثيرها.

أولاً: تصنيف أنواع الكوارث حسب المسبب لها:

- كوارث طبيعية: ليس للإنسان دخل في حدوثها وتخرج عن نطاق تحكم الانسان بها مثل الزلازل والفيضانات والبراكين وغيرها (Macdonald, 2003, P1)
- كوارث طبيعية سببها الانسان: تحدث بسبب الخلل في النظام الطبيعي، وذلك نتيجة ممارسة الانسان نشاطات خاطئة في الكرة الأرضية كالانزلاقات التي تحدث بسبب قطع الأشجار والغابات (الدبيك،2007)
- كوارث من فعل الانسان: كالحروب والحرائق والتلوث البيئي، فهي مرتبطة ارتباطاً مباشراً بسلوك الانسان سواء بشكل متعمد أو غير متعمد تؤدي إلى تدمير وآثار سيئة على كل جوانب الحياة، ويمكن تصنيف هذا النوع من الكوارث إلى نوعين هي :
  - كوارث غير مسبقة التخطيط (غير متعمدة): تحدث نتيجة الإهمال أو عدم الوعي بالآثار السلبية التي قد تحدث.
  - كوارث مسبقة التخطيط (متعمدة): هي الكوارث يقصد بها التدمير واحداث آثار سلبية على البيئة الحضرية، ولها أهداف محددة بقصد وتخطيط مسبق (عكاشة، 2004، ص8).

ثانيا : تصنيف الكوارث حسب سرعة حدوثها وآثارها:

- كوارث مفاجأة شديدة التأثير: وهي التي لا يستطيع الانسان معرفة وقت حدوثها بشكل دقيق، وتحدث بشكل أساسي نتيجة قوى طبيعية خارجة عن سيطرة الانسان، كالزلازل والبراكين والعواصف (عكاشة، 2004، ص8).
- كوارث بطيئة التأثير: هي الكوارث التي تحدث بشكل تدريجي، فتنمو على مدار أيام أو أشهر أو سنوات، وتستمر في النمو حتى يصبح معها الاستمرار معها في الحياة معرضاً لأقصى درجات الخطر، وتشكل بالتالي كارثة، كظاهرة التصحر أو تعرية التربة وانجرافها أو الجفاف والمواسم الزراعية السيئة، والأمراض الزراعية والكوارث الناتجة عن القرارات السياسية الخاطئة (الدبيك، 2007، ص2)

1.1.4. إدارة الكوارث:

تعرف إدارة الكوارث بأنها «فن تجنب وقوع أو تخفيض المخاطر وظروف عدم التأكد لتحقيق أكبر قدر من التحكم والرقابة على الأخطار المحتمل أن تواجه المنظمة» (Steven Fink-1986)

ويمكن تعريف إدارة الكوارث بأنها «كافة الوسائل والإجراءات والأنشطة التي تنفذ بصفة مستمرة في مراحل ما قبل الكارثة، واثنائها، وبعد وقوعها» (غريب عبد الحميد هاشم، 1998) والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق ما يلي:

- منع وقوع الكارثة كلما أمكن.
- مواجهة الكارثة بكفاءة وفاعلية.
- تقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات إلى اقل حد ممكن.
- تخفيض الآثار السلبية على البيئة المحيطة.
- إزالة الآثار النفسية التي تخلفها الكارثة لدى العاملين والجمهور.
- تحليل الكارثة والاستفادة منها في منع وقوع الكوارث المشابهة، أو تحسين وتطوير القدرات في مواجهة تلك الكوارث

1.1.5. مراحل الكارثة

تحدث الكارثة (سواء كانت كارثة طبيعية أو من صنع الانسان) وتتطور على ثلاث مراحل (Mcdonald, 2003, P7):

- المرحلة الأولى (وجود الخطر في مكان ما): سواء اكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، يؤدي إلى تهديد الأرواح، والممتلكات والبيئة والحياة، فمنطقة الزلازل الخطر فيها مباشر، فهناك احتمال كبير أن تحدث إنزلاقات وتحدث هزة أرضية، بينما عمليات إزالة الغابات على سبيل المثال تؤدي إلى حدوث إنزلاقات أرضية وبالتالي تحدث هزة فالخطر تطور بشكل غير مباشر.
- المرحلة الثانية (مرحلة تحرك الخطر وبداية تأثيره): وهي لحظة تحرك الكارثة، عندها يبدأ الدمار يصيب الانسان، وهذا في العادة يكون نتيجة لسببين:

– عدم وعي لدى الانسان و تمييزه للخطر الموجود في المنطقة، والاستمرار في الحياة العادية رغم وجود الخطر الحقيقي، كاستمرار البناء في منطقة تكثر فيها الزلازل.
– الضعف في المواجهة: وذلك بعدم اتخاذ إجراءات الوقاية عند وجود تحذيرات، وإهمال الاستعداد كعدم إتخاذ تدابير واعتماد معايير البناء لمقاومة الزلازل مثلا.

- المرحلة الثالثة (مرحلة ما بعد الكارثة): أثر هذه الكارثة على البيئة الحضرية والكوارث التي تنجم عنها، إذ أن سلسلة من الآثار تحدث وتؤدي إلى حدوث كوارث أخرى في النسيج الاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى الدمار الظاهر في البنية الفيزيائية والبنية التحتية.

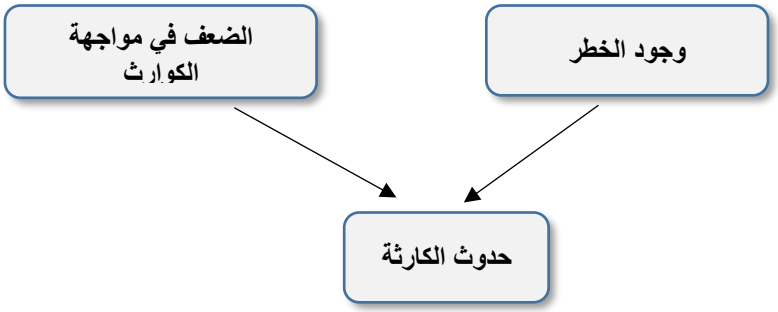

شكل 1: تكون الكارثة ، المصدر: GIZ,2002

1.1.6. العوامل التي يعتمد عليها حجم تأثير الكارثة

يعتمد حجم الكارثة وشدة تأثيرها على مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادتها وهذه العوامل هي :(Mcdonald, 2003, P9)

- حجمها (Magnitude): يعتمد تأثير الكارثة على حجم الحدث وقوته حسب المقاييس المعتمدة.
- تكرارها (Frequency): في بعض الكوارث فإن الحدث لا يكون مدمراً ولا يؤدي إلى حدوث كارثة، لكن تكرار حدوث بشكل متتالي يؤدي إلى حدوث الكارثة.
- مدتها (Duration): يعتمد تأثير الكارثة بشكل كبير على مدتها الزمنية من عدة ثواني كالزلازل إلى عدة أيام كالفيضانات أو السنين كالجفاف أو الحروب وكما زادت مدة الكارثة ازدادت الآثار الناتجة عنها.
- المساحة المتأثرة (Area Covered): كلما زادت المساحة التي تتعرض للكارثة كلما زاد تأثيرها، فإما أن تكون الكارثة على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو حتى على مستوى العالم.
- نوع الكارثة (Occurrence Pattern): فالزلزال يختلف في تأثيره عن الإعصار أو الفيضان أو الحروب وبذلك تختلف الكوارث من حيث التأثير حسب النوع.
- طبيعة العناصر التي تؤثر عليها الكارثة: وقوة هذه العناصر وهل هي عناصر هشة ام قوية فكلما زادت قوة العناصر يقل أثر الكارثة عليها والعكس أيضا صحيح.
- طبيعة الاستعداد وتوقع الكارثة (Vernability): حيث يقل أثر الكارثة كلما كان هناك استعداد لها وتخطيط مسبق لمعالجة آثارها (الدبيك، 2007)

1.1.7. الاستجابة للكوارث

تعتبر الاستجابة للكوارث من أهم العوامل للتقليل من اضرارها وحماية الأرواح والممتلكات، وتكون الاستجابة للكوارث على ثلاثة مراحل (Mcdonald,2003, P3):

- الاستعداد للكارثة (preparedness): فعند وجود تهديد معين في منطقة ما، يجب أن يتم تقييم الخطر وأثره، وبالتالي وضع مجموعة من التدابير لمنع أو تحديد أو تخفيف أثر الكارثة (بالاستعداد والوقاية).
- التخفيف من آثارها (mitigation): مجموعة الإجراءات التي يتم القيام بها بهدف زيادة قدرة التحمل، مما يقلل من أثر الكارثة، مثلاً بتدعيم وتحسين نوعية المباني من أجل مقاومة أفضل للزلازل وبناء السدود لإحتواء المياه في الأنهار لمنع الفيضانات، وتحقيق الاستجابة السريعة في حال حصول الكارثة وإزالة آثارها بأسرع وقت.
- إدارة الكارثة وتقدير الخسائر (management & loss assessment): وهي مجموعة الإجراءات التي تعنى وتهتم بردة الفعل النشطة عقب الحروب والكوارث، وتهدف إلى تقييم الخسائر ومعالجة وتخفيف آثارها التي قد تحدث، سواء في النسيج الاجتماعي أو الاقتصادي أو العمراني.

1.1.8. أثر الكوارث والحروب على البيئة الحضرية

- الأثر الفيزيائي: يعتبر الأثر الفيزيائي للكارثة او الحرب على البيئة الحضرية من أوضح الآثار المرئية، وأكثرها تكلفة وإلحاحا لإعادة البناء، اذ تتضرر المباني والمرافق العامة والبنى التحتية والهيكل العمراني (TCG & EPG, 2004, P1,2)
- الأثر الاقتصادي: يتأثر النسيج الاقتصادي في اعقاب الكوارث والحروب، حيث تحدث اضرار بالغة تؤدي في بعض الأحيان إلى تدمير كلي للاقتصاد، فتتأثر المشاريع الخاصة والصناعة، وتتضرر وتتعطل الحركة التجارية، وبالتالي ينقص التمويل على المستوى الفردي والمستوى العام، في وقت تزداد فيه الحاجة للتمويل خاصة لغرض إعادة الإعمار (Journal of Disaster Research Vol.2 No.5, 2007)

- الأثر الاجتماعي: في أوقات الكوارث تتفاقم المشكلات الاجتماعية، وينتشر الفقر، إضافة إلى عدم توفر الاحتياجات الأساسية وتدهور الأوضاع المعيشية، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية عميقة يجب أن يتم حلها ومعالجتها بسرعة كبيرة واعطائها ما تستحق من الاهتمام، فمن الممكن أن تكون هذه الآثار غير ظاهرة بشكل مادي يمكن ملاحظتها كتهدم المباني، ولكن تكون بصورة غير مرئية، وتظهر آثارها على المجتمع بشكل كبير وعميق (TCG & EPG, 2004, P1,2).
- الأثر الثقافي: في أوقات الحروب والكوارث، يتم تدمير الشواهد الثقافية والتاريخية، نتيجة للكارثة أو بشكل متعمد كما في الحروب، سواء كانت هذه الشواهد الثقافية فيزيائية مبينة، كالمراكز الثقافية والمدن التاريخية والمعالم والرموز الدينية، أو كانت عبارة عن ثقافة معنوية في العادات والتقاليد، او تاريخ في الكتب او مواد تدرس في المدارس (Journal of Disaster Research Vol.2 No.5, 2007)، وذلك بهدف تغيير الصورة المرئية في البيئة الحضرية وتزوير التاريخ وفرض هوية جديدة (Aygen, 2006).
- الأثر السياسي: تصاحب الكوارث والحروب اهتزاز الأوضاع السياسية، وتتصف الأوضاع بالارتباك والتشتت وعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى ضعف شديد أو انهيار الحكومات على مختلف المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، ويختلف الوضع من حكومة إلى أخرى حسب قوة هذه الحكومات، ومدى مرونتها وجاهزيتها وقدرتها على التعامل مع الظروف الطارئة، لإستعادة الحياة وإعادة الإعمار، ومن أهم عوامل نجاح عمليات إعادة الإعمار أن يتم إعادة الاستقرار السياسي (جولدستون، 2009)

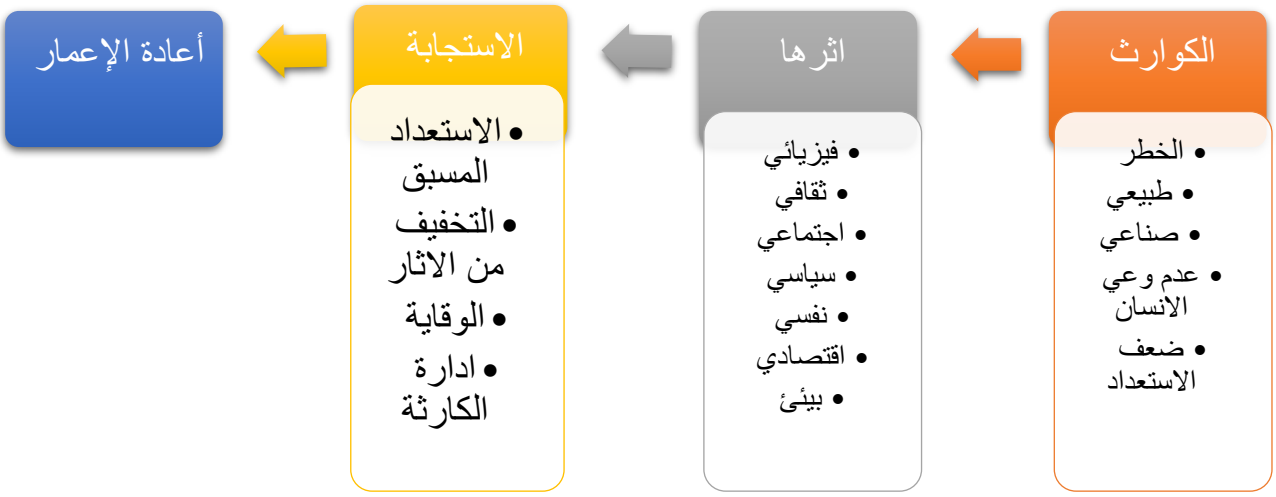

شكل 2: الكوارث وآثارها والاستجابة لها

المصدر: (مدحت الطاهر، استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحرب والكوارث في فلسطين، 2011م)

1.1.9. إطار عمل هيوغو (Hugo framework of action)[1]

وهو برنامج لتعزيز قدرات الأمم والمجتمعات في مواجهة الكوارث، وهذا الإطار بالإضافة إلى إطار عمل يوكوهاما من أهم الأطر التي تم وضعها على المستوى العالمي لتحديد استراتيجية لإدارة الكوارث ومواجهتها وإطار عمل يوكوهاما.

وضع هذ الإطار خمسة أولويات للعمل، تقوم على مراجعة متأنية للنجاحات والإخفاقات الماضية من أجل الحد من الكوارث، ووضع استراتيجيات إدارة لإعادة الإعمار، وذلك باستخلاص الدروس والعبر، لضمان القيام بذلك على أفضل وأكفأ وجه (الأمم المتحدة، 2005) وهذه الأولويات هي:

- ضمان أن يكون الحد من مخاطر الكوارث بكل أنواعها وأشكالها أولوية وطنية ومحلية ذات قاعدة مؤسسية قوية للتنفيذ.
- تحديد وتقدير ورصد مخاطر الكوارث وتطوير آليات الإنذار المبكر.
- استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة سلامة وقدرة على استعادة الحيوية على كافة المستويات.
- الحد من عوامل الخطر الأساسية.
- تعزيز التأهب للكوارث لضمان الاستجابة الفعالة على كافة المستويات

وقد زاد الاهتمام بها لما لها من أهمية في السلم والاستقرار والأمن العالمي، ولما لها من تشعبات وتداخلات في جميع جوانب الحياة، وهذه هي أهم الأمور التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر.

1.2. إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث

1.2.1. مفهوم استراتيجيات إعادة الإعمار

قد تفهم عمليات إعادة الإعمار بعد الكوارث على أنها عملية بناء ما تهدم من الهيكل العمراني (المباني) بفعل الكارثة أو الحرب، و يعتبر التعريف بهذا الشكل ناقص، لأنه يأخذ بعين الاعتبار إعادة بناء ما تهدم من البنية الفيزيائية فقط، ويهمل بقية مكونات النسيج الحضري والتي تشكل البنية الفيزيائية جزء منها، حيث أن البنية الفيزيائية هي في حقيقتها انعكاس لحياة الناس الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخ والتكنولوجيا والمناخ (Baradan,1999).

وقد عرف الباحث (Baradan,1999) استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الكوارث بأنها مجموعة من العمليات والسياسات التي توضع من أجل مواجهة الكوارث والإستعداد لها قبل حدوثها، ومن ثم تلبية الحاجة المحلة اثناء الكارثة وإعادة إعمار ما تضرر بفعل الكارثة بعد وقوعها، سواء أكان ذلك على المستوى قصير أو طويل الأمد، بحيث تكون هذ السياسات شاملة لكل نواحي الحياة وتهتم بإعادة بناء ما تهدم خلال الكوارث ضمن المحتويات الأخرى (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية)، وهذه السياسات تختلف بطبيعتها عن تكل التي توضع في الأوضاع والظروف العادية، وذلك لأنها تعنى بتلبية الاحتياجات في ظروف غير طبيعية وغير مستقرة (Baradan,1999).

1.2.2. مبادئ استراتيجيات إعادة الإعمار

ترتكز أي استراتيجية لإعادة الإعمار بعد الكوارث على أربعة مبادئ، تعتبر بمثابة محددات لها، وتعمل على توجيهها، وهذه المبادئ هي (UNHABITA, 2005)

- وقائية: لا تكتفي بوضع الخطط لمعالجة آثار الكارثة فقط، بل تقوم بوضع الخطط لتجنب الكارثة قدر الإمكان، من خلال إتخاذ إجراءات وقائية مسبقة.
- شاملة: تعالج جميع الآثار الناتجة عن الكارثة، على مختلف المستويات ومختلف العناصر بالتوازي، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية.

- جزء من خطط التطوير المستقبلي: تندمج ضمن خطط التطوير فتكون هذه الاستراتيجية جزء من خطط التنمية والتطوير الحضري، حيث أن الكوارث هي شيء محتم الحدوث في إي مكان، لذلك لابد أن يتم وضعها في الاعتبار عند إعداد أي خطط للتنمية في المستقبل.
- الاستدامة: لابد أن تحقق هذه الاستراتيجية الاستدامة، وتكون قادرة على إعادة إدارة عجلة الحياة واستمراريتها بذاتها، وتعمل على تقوية المجتمعات في مواجهة الكوارث.
- مرنة: قابلة للتعديل والتكيف السريع مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع

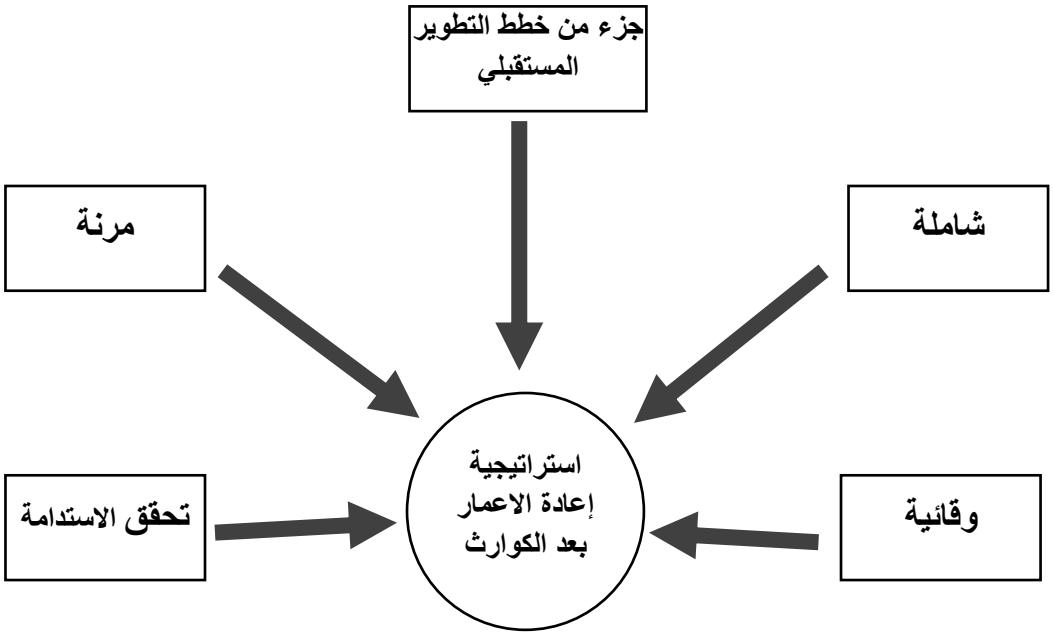

شكل 3: المبادئ الاساسية لاستراتيجية إعادة الإعمار

1.2.3. إعداد وتطبيق استراتيجية لإعادة الإعمار

تشمل عملية إعداد استراتيجية لإعادة الإعمار مجموعة من العمليات الواجب القيام في مختلف المراحل الزمنية، وذلك بهدف نقل الاستراتيجية من المستوى النظري إلى مستوى التطبيق على أرض الواقع وأهم هذه العمليات (Baradan,1999):

- إعداد السياسات (policy making): ويتم إعدادها في مرحلة ما قبل الكارثة.
- التنظيم (Organization): يتم إجراء هذه العمليات أيضا في فترة ما قبل الكارثة، حيث أن هذه العمليات هي من ضمن إجراءات الاستعداد والوقاية.
- التطبيق وتعديل السياسات (implementation & modification): وتتم هذه العمليات بعد حصول الكارثة.
- التقييم والمتابعة (evaluation & follow up): وهي عبارة عن عملية مستمرة، تكون بشكل أساسي في مرحلة ما بعد التطبيق، فيتم تقييم العمليات وأخذ الدروس والعبر، من أجل تعديل السياسات وتجنب الأخطاء وتحسين الأداء.

1.2.4. الإطار الزمني العام لاستراتيجية وإدارة الكارثة وإعادة الإعمار

يمكن تقسيم استراتيجية إدارة الكوارث وإعادة الإعمار إلى أربعة مراحل زمنية (www.unhabitat.org) هي: مرحلة ما قبل الكارثة، ومرحلة الإغاثة الفورية، ومرحلة إعادة التأهيل، مرحلة إعادة البناء

(UNDRO,1982)، ويتم النظر إلى هذه المراحل بشكل متكامل مع بعضها البعض ضمن سلسلة واحدة تؤدي أحدها إلى الاخرى (إعداد، إغاثة، تخفيف، تأهيل، إعادة إعمار) (Jayaraji,2002) .

- مرحلة ما قبل الكارثة (pre disaster): تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل استراتيجية إدارة الكوارث وإعادة الإعمار، ويتم فيها جمع المعلومات ووضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة، وبناء على هذه المعلومات يتم وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات وتوزيع الأدوار للاستعداد والوقاية والتخفيف من أثر الكارثة او الحرب، وفيها يتم وضع مجموعة من الإجراءات لمواجهة الكارثة:

- إجراءات وقائية: هي إجراءات يتم اتخاذها لمنع الكارثة، فبعض الكوارث بالإمكان منعها بينما بعضها الاخر ليس للإنسان قدرة على ذلك (بركات ودينفنز، 1997)
- إجراءات للتخفيف: ويتم اتخاذ هذه الإجراءات للتقليل من أثر الكارثة على الانسان والبيئة في حال وقعت وذلك في حال عدم القدرة على منعها، وتكون إجراءات التخفيف مادية كتصميم المباني لمقاومة الزلازل، أو غير مادية كوضع التشريعات، وتوعية السكان لمواجهة الكوارث (Jayaraj, 2002).
- استعداد للاستجابة: حيث يتم وضع إجراءات للاستجابة السريعة والمنظمة في حال حدوث الكوارث، ويتم وضع هذه الإجراءات بناء على التوقعات والدراسات والاستفادة من الدروس السابقة، وتشمل هذه الإجراءات التصرف الفعال وقت الكارثة وبعدها (Jayaraj, 2002)، وتغطي هذه العمليات إنشاء مركز للعمليات في حالات الطوارئ وتخزين المواد الضرورية، وإعداد خطط لتوفير الطعام والشراب، ووضع آليات للبحث والإنقاذ وتقييم الأضرار والاحتياجات (بركات ودينفنز، 1997).

- مرحلة الإغاثة الفورية (immediate relief): هي الفترة التي تلي الكارثة بشكل مباشر، يتم فيها الاهتمام بتقدير وتوفير الاحتياجات الأساسية للناس، وعمليات الإنقاذ والبحث عن المفقودين، وتقدير الخسائر والأضرار، وفيها يتم جمع المعلومات لتعديل السياسات والخطط، بحيث تتوافق مع المعطيات الجديدة على الأرض، وتبدأ هذه العمليات في العادة بواسطة المجتمع المحلي المدرب الذي يقوم بعمليات الإنقاذ والمساعدة البدائية بعد وقوع الكارثة ومن ثم تصل الفرق والطواقم الفنية المدربة والخبراء من اقسام الحكومة المحلية كالدفاع المدني أو أجهزة الاطفائية، وقد يتم تدعيم هذه الجهود بواسطة بعض المؤسسات غير الحكومية، وخاصة جهود الإغاثة وتزويد الناس بالاحتياجات الأساسية، وبعد 24 ساعة تبدأ فرق المساعدة الدولية بالوصول إذا دعت الحاجة وتنقسم هذه المرحلة إلى قسمين (ADRC,2005):

- البحث والإنقاذ: وتستمر في العادة من بعد إنتهاء الكارثة إلى 48 ساعة وفي بعض الأحيان قد تصل إلى 7 أيام حسب الظروف.
- الإغاثة العاجلة: وتتبع مباشرة عمليات الإنقاذ وقد تستمر من شهر إلى ثلاثة أشهر وذلك بالاعتماد على طبيعة الكارثة وقدرات الحكومة، وذلك لتزويد المجتمع بالاحتياجات الأساسية لحين ترتيب أوضاعهم وتنظيم أمورهم.

فترة إعادة التأهيل: في هذه المرحلة يتم البدء باستعادة كافة جوانب الحياة الطبيعية، وتبدأ هذه المرحلة بشكل عام في نهاية مرحلة الإغاثة وقد تستمر إلى عدة سنوات، وفي هذه المرحلة يتم إتخاذ بعض القرارات الحرجة، ووضع الخطط التفصيلية (أو تعديلها) بناء على البيانات الحقيقية التي تم جمعها من الواقع، على خلاف المرحلة الأولى والتي تم وضع الخطط فيها بناء على التوقع والدراسات المشابهة.

فترة أعادة البناء والإعمار: يتم في هذه الفترة تطبيق وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار (بناء المساكن وإصلاح البيئة الفيزيائية)، ويتم في هذه المرحلة عملية المتابعة والتقييم لمجمل مشاريع إعادة الإعمار واستخلاص الدروس والعبر، ويتم فيها جمع المعلومات وتعديل الاستراتيجيات وإعداد الخطط الجديدة بناء عليها، وبهذا تتداخل مرحلة الاعمار مع مرحلة الإعداد المسبق للكارثة في المستقبل، وتتطلب هذه الفترة مدة طويلة لأنها تعني بشكل أساسي إعادة عجلة الحياة الطبيعية للدوران في منطقة الكارثة، وتشمل هذا عملية إعادة الإعمار على المدى القصير والمدى الطويل (ADRC,2005)

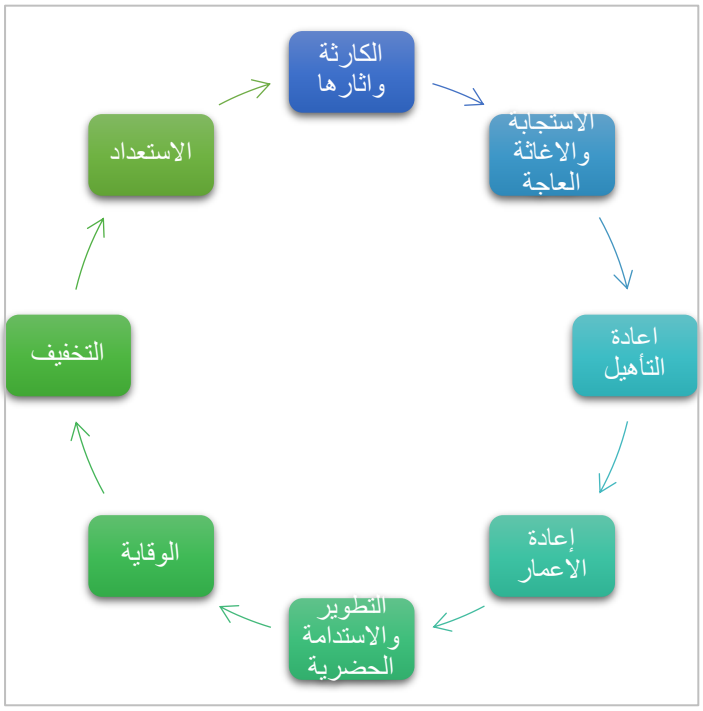

شكل 4: دورة الكارثة

(المصدر: GTZ,2002)

1.3. تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الكارثة او الحرب

في أعقاب الكوارث يتم تقييم الأضرار بعمل مسوحات وجمع المعلومات الميدانية، لتحديد الاحتياجات وتلبيتها، وتكوين قاعدة بيانات نشطة للبدء بأعمال إعادة الاعمار بناء على واقع حقيقي، وتعتبر هذه العملية دليل عل قدرة المجتمع على الانتعاش السريع وهي جزء من العمليات التي تم اتخاذها في فترة الإعداد من اجل الاستجابة السريعة للكارثة (Mcdonald, 2003, p15).

1.3.1. مراحل تقييم الأضرار والاحتياجات بعد الكارثة (TCG & EPG, 2004, p4-5):

- **مرحلة التقييم المباشر بعد الكارثة (التقييم السريع):** يتم إجراء هذا التقييم للحصول على معلومات مبكرة عن أثر الكارثة وتوزعه الجغرافي، وهذا التقييم يعطي صورة عامة عن وضع السكان، وأماكن تواجدهم وظروفهم الحالية، واحتياجاتهم العاجلة، والخدمات التي لا زالت متوفرة ويمكن استخدامها (Mcdonald, 2003,P15)، وفي العادة يعطي هذا المسح إمكانية لإرشاد البحث وإنقاذ الناس، وتسيير عمليات الإغاثة، ولأن الظروف والاحتياجات تتغير باستمرار بعد الكارثة لذلك فإن سلسلة من التقييمات السريعة يتم القيام بها لمعرفة الوضع ومتغيراته على الأرض.

- **مرحلة التقييم التفصيلي (متأخرة)**: يتم القيام بهذا التقييم للحصول على معلومات واحصاءات دقيقة وتفصيلية عن طبيعة ومقدار وموقع الخسائر التي نتجت عن الكارثة، وتوثيق الأضرار بالخرائط ودرجة ونوع الأضرار التي لحقت بالبنية الفيزيائية والتحتية (Mcdonald,2003, p12)، وتكون هذه المعلومات مفيدة من أجل التخطيط وإعادة تعديل الخطط السابقة لإعادة الإعمار، ولحفظ المعلومات في مركز الكوارث الوطني للاستفادة منها في المستقبل.

1.3.2. أنواع التقييم والمسوحات بعد الكوارث:

تقييم الاحتياجات: يتم من خلاله تقييم احتياجات الافراد الأساسية لتحديد مستوى ونوع المساعدات التي يحتاجها السكان المتأثرون بالكارثة، وتوفير هذه الاحتياجات الإنسانية، وتشمل هذه الاحتياجات الأساسية للناس (الحاجة للسكن، مقومات الحياة كالطعام والشراب، والحاجة للخدمات الأساسية الماء والكهرباء،

الخدمات التعليمية والمدارس)، أن المعلومات التي جمعها في هذا المسح تساعد بتقديم المساعدات الملائمة والأكثر إلحاحاً وفي الوقت المناسب (TCG & EPG, 2004,P3-4).

تقييم الأضرار والدمار: يتم في هذا النوع من التقييم جمع كل المعلومات لمعرفة الواقع وتعديل مخططات إعادة الاعمار بناء على هذه المعلومات، يقوم الخبراء في كل مجال من المجالات بعمليات التقييم والمسوحات، ومن هذه المعلومات (الدبيك، 2007، ص 122):

- الأضرار في المنازل والمباني.
- الأضرار في مقومات الحياة (المصانع، المحلات، التجار الصغار، والوحدات الصناعية).
- الأضرار في القطاع الزراعي سواء النباتي والحيواني (المحاصيل، الأشجار المثمرة، المواشي).
- الأضرار في قطاع الخدمات (التعليمية، الصحة، الخدمات الترفيهية والخدمات العامة) إضافة إلى الأضرار الحكومية.
- الأضرار في البنية التحتية (الشوارع، شبكة المياه، شبكة الكهرباء، شبكة الصرف الصحي، شبكة الاتصالات، الجسور) للوقوف على نظام تقييم الاضرار في المباني ودرجات الضرر راجع الملحق رقم (الملحق رقم 1)

1.4. اتجاهات الإعمار بعد الكارثة أو الحرب

في مشاريع إعادة الاعمار بعد الكارثة أو الحرب هناك عدة اتجاهات للتعامل مع عمارة ما بعد الحرب أو الكارثة، بعض هذه التقنيات تركز على الناحية العملية الوظيفية، وبعضها أكثر رمزية تهتم بالذاكرة الجماعية والهوية الوطنية، وبالعموم فإن كل حالة إعادة إعمار لها استراتيجيتها الخاصة في التطبيق خصوصاً في التفاصيل (عكاشة، 2004، ص: 29،30)

1.4.1. اتجاه التحديث والتجديد

يهتم هذا الاتجاه بإيجاد عمارة جديدة لم تكن موجودة من قبل، وليست ذات ارتباط وثيق مع تاريخ وهوية المجتمع وينتشر هذا النوع من المباني في اعقاب الحروب والكوارث لتلبية احتياجات السكن الفعال والسريع وقليل الكلفة واحادي النمط بهدف إيواء المشردين (عكاشة، 2004)، وقد انتشر هذا الاتجاه بشكل كبير بعد الحرب العالمية من أجل توفير مأوى للسكان في الدول الأوربية.

1.4.2. اتجاه إعادة إحياء

يهتم هذا الاتجاه بإعادة بناء ما تهدم بفعل الكارثة أو الحرب من المباني التاريخية كما كانت في السابق بهدف المحافظة على وجودها (إعادة الاحياء الشكلي للعمارة التاريخية)، وحفظ ذاكرة وهوية المكان، وهذا النوع من إعادة الإعمار بحاجة إلى توثيق مسبق ودقيق للمباني التاريخية لإعادة البناء كما كان (العالول، 2007)، ويتركز هذا الاتجاه بشكل أساسي في المناطق التاريخية، والمناطق ذات القيمة الإعتبارية والرمزية الخاصة.

صورة 1: الساحة الرئيسية في البلدة القديمة - مدينة وارسوا - بولندا (المصدر: http://www.skyscrapercity.com)

1.4.3. اتجاه للمزج بين القديم والحديث

وفي هذا الاتجاه يوجد عملية مزاوجة في استخدام أساليب البناء القديمة وإحياء الطراز القديم إلى جانب استخدام أساليب البناء الحديثة، وذلك للمحافظة على العمارة التاريخية إضافة إلى مسايرة روح العصر وملائمة الاحتياجات السريعة والملحة والتطور الحاصل ولصعوبة استخدام الأساليب والأنماط القديمة بشكل مطلق (العالول، 2007).

صورة 2: مبنى البرلمان الالماني - برلين (المصدر: www.flickr.com)

1.4.4. اتجاه رمزي شاهد على الاحداث:

يركز هذا الاتجاه على أهمية ورمزية الحدث أكثر من أهمية البناء، فهو يعمل على الإبقاء على حال المبنى كما هو شاهدا على الدمار الذي حصل حفظ الذاكرة ولإظهار بشاعة ما ترتكبه الحروب في حق القيمة الإنسانية والتاريخية.

ولا يصلح هذا الاتجاه للتطبيق إلا في مباني معينة ذات رمزية خاصة وسبب وجيه للمحافظة عليها كما هي، ويتم اختيارها بواسطة العديد من المختصين والخبراء من مختلف المجالات والاتجاهات (عكاشة، 2004).

صورة 3: كنيسة الذكريات (المصدر: www.flickr.com)

1.5. الاستدامة الحضرية في عمليات إعادة الاعمار

يهدف تحقيق الاستدامة الحضرية في فترة ما بعد الكارثة وفي مشاريع إعادة الإعمار إلى حماية الأرواح والممتلكات وتقليل الخسائر في الكوارث المقبلة إلى جانب الحفاظ على المصادر وعدم استنزافها، وحفظ حق الأجيال القادمة فيها وتحسين قدرة المجتمع على الاستمرار.

ومن أجل تحقيق هذه الاستدامة لا بد أن يتم التعامل مع كل مكونات البيئة الحضرية (البيئية والاقتصادية والاجتماعية)، وكلما زاد التداخل بين هذه المكونات تزداد قدرة المجتمع على الاستدامة.

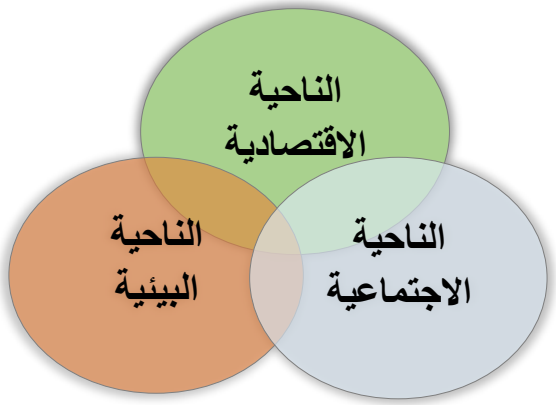

رسم توضيحي 1: تداخل حلقات مكونات الاستدامة للمجتمع (المصدر: NDC,2001)

1.6. نماذج تطبيق مشاريع إعادة الاعمار بعد الكوارث

بعد أن يتم اختيار الأسلوب والطريقة ومصادر التمويل والتخطيط والتصاميم لمشاريع إعادة الاعمار، تكون الخطوة التالية هي عمليات التطبيق والتنفيذ، ويتم اختيار النموذج الأفضل بناء على دراسة مجموعة من العوامل (كحجم الدمار والأضرار، وطريقة وتقنيات البناء في المنطقة المستهدفة)، إضافة إلى قدرة المجتمع (الاقتصادية، والتقنية، والاجتماعية)، ومقدار الوقت والجهد الذي تحتاجه عملية إعادة الإعمار، ومن أهم النماذج في عمليات إعادة الإعمار:

1.6.1. نموذج المقاولين

أحد نماذج تطبيق وتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار هو التعاقد مع شركات مقاولات كبيرة سواء محلية أو عالمية، ويتم استخدام هذا النموذج لأنه يعتبر الأسهل والأسرع، من أجل إعداد المنازل والمباني وإعادة المجتمع إلى الوضع الطبيعي وتفادي زيادة المعاناة الإنسانية وإنشاء عدد كبير من المباني بمواصفات عالية ووقت سريع نسبيا.

1.6.2. نموذج البناء الذاتي

يركز هذا النموذج على تمكين المجتمع من القيام بأعمال إعادة البناء بأنفسهم، ويعتبر هذا التوجه جيد عند توفر العمالة وتصميم المنازل البسيط نسبيا، إضافة إلى أن المجتمع بشكل تقليدي يبني منازله بنفسه، وفيه يتم تنظيم الأعمال بواسطة العائلة بشكل رئيسي، وينحصر دور الجهات الرسمية أو الخارجية بتزويد مواد البناء أو خبرات معينة أو الدعم المالي، في هذه البرامج قد تتعامل الجهات الخارجية بشكل مباشر مع الجهات المستفيدة أو يتم التعامل معهم من خلال مؤسسة أو هيئة للتنسيق أو من خلال الجهات الرسمية الحكومية (الوزارات، البلديات، المحافظات)، وفي بعض هذه المشاريع قد تساهم الفئة المستهدفة مالياً بشكل جزئي في تكلفة المشروع، بالإضافة للمساهمة في العمالة.

1.6.3. إعادة البناء التعاوني

هذا النظام شبيه بنظام إعادة البناء الذاتي ولكن بمشاركة كل المجتمع في عملية إعادة الإعمار بشكل مباشر، وهذا يعنى أن يتم تزويد مواد البناء لكل المجتمع وأن تتم عمليات إعادة البناء بواسطة كل المجتمع وتنظيم منهم ومتابعة من جهة أخرى سواء حكومية أو غير حكومية، ويؤدي هذا النموذج إلى تقوية العلاقات بين افراد المجتمع إذا تم إدارته بشكل جيد ويساعد في تحسن الصحة النفسية للناس بعد الحرب أو الكارثة ويسهل إعادة اندماجهم في الحياة بتأدية دور مهم وفاعل، إضافة أنه يساعد في تبادل الخبرات وتوزيعها بحيث يقدم كل فرد الخبرة التي يملكها، وبذلك يضمن مساعدة الفقراء لأن هذا النموذج يتطلب تنظيم العمل بشكل جماعي وليس بالاعتماد على مؤسسات أو جهات أخرى أو يعتمد على العائلة والأصدقاء، ويتطلب هذا النموذج درجة عالية من المشاركة والتعاون المجتمعي، حيث يحتاج إلى درجة عالية من التنظيم وعلاقات جيدة بين أفراد المجتمع وأن يتم الاتفاق والتفاهم على كل شيء قبل البدء بالعمل، والتأكد من تبادل المنفعة العادلة للجميع.

1.7. الجهات الفاعلة في عمليات إعادة الإعمار

هي الجهات التي يقع على عاتقها القيام بأعباء عمليات الإستعداد لمواجهة الكوارث والتقليل من آثارها والتخطيط ووضع الاستراتيجيات لإعادة الإعمار، ومن ثم التنفيذ والقيام بأعباء برامج لإعادة الإعمار، وكل جهة لها دور خاص ويعتبر التنسيق والتكامل بين هذه الجهات أحد اهم أسباب نجاح الأعمال، اذ أن دور هذه الجهات هو دور تكاملي وليس فردي، فالنجاح بالعمل يعتمد بشكل كبير على مقدار التعاون والتنسيق بين هذه الجهات.

1.7.1. أهم الفاعلين في عمليات إعادة الاعمار

- **الدولة (الحكومة على المستوى الوطني)**: فهي تقوم بالدور الأساسي في إعداد استراتيجيات إدارة الكوارث وإعادة الإعمار، وتقوم أيضا بضمان الوسائل والعمليات الكافية لإتمام هذه العمليات، سواء في مرحلة البداية والاستعداد وإعداد استراتيجيات التخفيف ومن ثم عمليات التطبيق وإعادة الإعمار (الدبيك، 2007، ص 45).
- **المجتمع**: يعتبر دور المجتمع من أهم الأدوار في عملية الاستعداد للكارثة وإعادة الإعمار، وتتوقف على دور المجتمع نجاحات هذه المشاريع، وكلما كان المجتمع يتمتع بجاهزية أعلى لكما زادت سرعة المواجهة للكارثة والتعافي فيما بعدها وسرعة إنجاز إعادة الإعمار (الدبيك، 2007، ص:45).
- **القطاع الخاص**: يؤدي القطاع الخاص دور مهم جداً وخاصة في برامج إعادة الإعمار بعد الكارثة أو الحرب، فالقطاع الخاص يملك المهارات والقدرات والعمالة والمصادر إضافة إلى أنه يتمتع بقدر كبير من المرونة والتكيف مع الظروف (Barakat,2003).
- **السلطات المحلية**: تتمثل هذه السلطات بالبلديات أو المحافظات أو المجالس المحلية والقروية، وفي العادة تتحمل هذه السلطات أعباء ومسؤوليات الاستعداد على المستوى المحلي من أجل مواجهة الكوارث، ومن ثم تطبيق الاستراتيجية الوطنية بالتنسيق والتعاون مع كل الفاعلين، إضافة إلى الدور الذي تقوم به في عمليات التطبيق خلال الكارثة وادارتها أو إدارة عمليات وبرامج إعادة الإعمار (Barakat,2003).
- **المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني**: تتحمل المؤسسات غير الحكومية بشكل خاص دوراً هاماً في الاستعداد لمواجهة الكارثة وإعادة الإعمار فيما بعد، فهي تساعد وتخفف العبء عن كاهل المؤسسات الرسمية، ويزداد أهمية هذا الدور كلما ضعفت السلطة السياسية أو في حال غيابها وتقوم هذه المؤسسات بدور هام في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتقديم المعونات الإنسانية ومساعدات الإغاثة العاجلة، والقيام بعمليات التقييم والمسح الميداني، وتقوم هذه المؤسسات بسد الثغرات التي يمكن أن تظهر في ظل غياب الدور الحكومي (الدبيك، 2007، ص: 46).

- **الجهات الخارجية**: تتمثل المساعدة الخارجية بشكلين اساسين من المساعدات، المساعدة المالية أو التقنية أو في احداهما، وتتمثل هذه الجهات بالأمم المتحدة ببرامجها المختلفة، أو البنك الدولي أو الاتحاد الأوربي أو البنوك الإقليمية أو الحكومات والدول الأخرى (Barakat,2003).

2. تجارب ومبادرات إعادة الاعمار في اليمن

في هذا الجزء سوف نقدم موجزاً تاريخاً لخمس من مبادرات لإعادة الإعمار في اليمن وهي مجلس إعادة إعمار ذمار والذي تأسس عقب زلزال عام 1982 وصندوق إعادة اعمار صعدة والذي تأسس بعد حرب صعدة الثالثة عام 2007، ومبادرة إعادة اعمار قرية الظفير 2005، وصندوق إعادة اعمار محافظتي حضرموت والمهرة، والذي انطلق عقب الفيضانات في عام 2009، وصندوق إعادة إعمار أبين والذي تأسس عقب سيطرة تنظيم القاعدة على أبين عام 2012م، والمكتب التنفيذي والذي تأسس عقب أحداث عام 2011 وقد عانت كل تلك المبادرات من الإفتقار من الاستقلالية والشفافية وعدم كفاية التمويل، وضعف التنسيق بين المشاركين في جهود إعادة الإعمار في كل من هذه المبادرات.

2.1. جمعيات التعاون الأهلي للتطوير (الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي) (1973 – 1978)

« كانت اليمن في عام 1973 تبحث عن من يقرضها وبسبب هذه التجربة أصبحت اليمن في عام 1977 من الدول المقرضة للبنك الدولي[1]»

وتسمى بين أوساط الشعب اليمني بالتعاونيات وهي تعتبر تجربة إنسانية رائدة ينبغي أن تستفيد منها شعوب العالم في إعادة الإعمار وكان رائد هذه التجربة هو رئيس الجمهورية العربية اليمنية سابقاً، إبراهيم الحمدي، ومن خلال بحثنا لم نجد دراسات حقيقية لهذه التجربة عدى ما خلدته ذكريات الشعب وعدد من النخب الذين عاشوا تلك الفترة.

وكما أوضح الكاتب محمد سعيد ظافر في الحلقة الحادية عشر التي تحمل عنوان "الرئيس الحمدي وتجربة التعاون الأهلي" حيث استهل حلقته بالسطور التالية

إن أول ما تعلمناه في علم الاقتصاد مقولة:(الحاجة أم الاختراع) وهي حقيقة ثابتة، وتنطبق هذه المقولة بكل معانيها وتفاصيلها على تجربة التعاون الأهلي للتطوير الذي قام بها أبناء الشعب اليمني في مختلف أرجاء اليمن بدعم ومساندة رجل التعاون الأول الرئيس الفذ الشهيد إبراهيم الحمدي، حيث كانت البلاد في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين تفتقر إلى الكثير من المتطلبات الأساسية للبناء والتنمية ابتداء من البنى التحتية المتمثلة في الطرق والمياه والكهرباء، والخدمات العامة المتمثلة في التعليم والصحة، ووضع الدولة وإمكانياتها خلال تلك الفترة لم تكن مهيأة ولا قادرة على القيام بتنفيذ كل مشاريع البنى التحتية والخدمات على مستوى كل نواحي المحافظات.

وأضاف الكاتب ان أبناء الشعب اليمني من منطلق قناعاتهم التامة بضرورة تجاوز الواقع المعاش والانطلاق نحو مستقبل أفضل يحقق كل طموحاتهم في التطور والحياة السعيدة المستقرة مثلهم مثل بقية شعوب الأرض، بدأوا تأسيس تجربة إنسانية فريدة من نوعها، من خلال التكافل والتعاون في تكوين أطر مجتمعية أطلق عليها تسمية (جمعيات التعاون الأهلي للتطوير) موزعة على مستوى النواحي الإدارية، وكل مواطن من أبناء الناحية يساهم بقدر ما يستطيع نقدا أو عينا أو بالعمل التطوعي، وظهرت ثمار هذا العمل مبكرا على الأرض بشق الطرق الترابية والمدارس ومشاريع المياه والمراكز الصحية ومولدات الكهرباء؛ وظهرت المنافسة الشريفة بين هذه الجمعيات لتقديم منجزات أكثر كماً و أفضل نوعاً، بعيداً عن الولاءات السياسية والحزبية.

[1] وكالة مرصد تعيد نشر تقرير: تفاصيل موثقة بالأرقام تكشف عن أضخم ميزانية في تاريخ اليمن في حوار مع الرداعي، تم نشره عام 2017

وكان لبروز العقيد/ إبراهيم الحمدي في تلك الفترة كحاضن وداعم لهذه التجربة دوراً كبيراً في تطوير فكرة التجربة والبحث عن مصادر جديدة لدعم تمويلها، ووضع أسس تنظيمية وتشريعية لها، وتكوين إطار تنظيمي يضم كل هذه الجمعيات حيث تم عقد المؤتمر الأول للتعاونيات بصنعاء في 1973/6/5م وفي هذا المؤتمر تم إنشاء الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، وتم انتخاب القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيسا فخرياً والعقيد إبراهيم الحمدي رئيساً للاتحاد، ثم عقد المؤتمر الثاني بتعز في10-1974/11/13م والجدول الآتي يوضح تطور عدد هيئات التعاون خلال الفترة 1973 – 1978م.

#	السنة	عدد الهيئات	عدد أعضاء الهيئات الإدارية
1	1973	27	0
2	1974	62	0
3	1975	111	719
4	1976	146	1061
5	1978	135	1282

المصدر: كتب الإحصاء السنوية للأعوام 76-1977م / 79-1980م

وسنتطرق هنا إلى ما كتبه الكاتب السوري عبد الرزاق فرفور الذي عاصر التجربة اليمنية في كتابه الصادر عن مطبوعات دار المرشد العربي للصحافة والطباعة والنشر في سوريا بمناسبة الذكرى الأولى للحركة التصحيحية 13يونيو بعنوان " الحمدي ومسيرة التصحيح" حيث قال:

((.. وحكاية إبراهيم الحمدي مع التجربة التعاونية في اليمن لم تبدأ مع حركة 13 يونيو، وإنما بدأت قبل ذلك بكثير، فهو " أبو الحركة التعاونية " إن صح التعبير، ورائدها ونصيرها والمقدم إبراهيم الحمدي ينظر إلى هيئات التعاون والتطوير على أنها تجربة إنسانية تستحق أن تضاف إلى تجارب نضال الشعوب من أجل الحياة. فكما لكل شعب تجربته في سبيل التقدم والازدهار والرخاء، كذلك لشعب اليمن التجربة التعاونية التي أنشأها المواطنون باختيارهم وقناعتهم. لقد أدرك هؤلاء المواطنون أن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ورثت أعباء ومسئوليات القضاء على التخلف، وأدركوا في الوقت نفسه أن الدولة لم ترث سوى الفقر.. لا مصادر بترولية أو معدنية مستغلة.. ولا مصادر تذكر للدخل القومي. وهذا معناه أن الدولة لا تستطيع أن تشق طريق إلى كل مدينة، بل أنها عاجزة عن تأمين الكهرباء والماء والعلم لكل أبناء اليمن، فهل يقف اليمنيون مكتوفي الأيدي؟.

فكر ابن اليمن البار إبراهيم الحمدي طويلاً، واهتدى إلى فكرة التعاونيات. أدرك وأدرك معه المواطنون أن الدولة لا تستطيع أن تضع كل شيء في ظروف الفقر والظروف الجغرافية التي عزلت اليمن عن العالم، بل عزلت اليمنيين أنفسهم عن بعضهم، فكانت فكرة التعاونيات، وبادر المواطنون في كل قرية إلى إنشاء تعاونية أهلية حددت لها عدة أهداف أبرزها:

- إنشاء المدارس وتوفير المعلم والكتاب
- توفير المياه النقية للشرب.
- توفير الإنارة الحديثة.
- إنشاء الطرق مما يكفل تكاملاً معيشياً وضرورياً تحتمه ظروف الحاجة إلى تسويق محصول زراعي يفيض في منطقة ويقل في أخرى

ومع تعدد التعاونيات اعتبرتها الدولة ظاهرة أكدت وعي الشعب اليمني ومدى معاناته لبشاعة التخلف، وكافأتها بالمساهمة في تكاليف أي مشروع يجري تنفيذه، مهما كانت التكاليف، كذلك ولكي يكون هناك تنسيق عادل إزاء توزيع مساهمات الدولة في تنفيذ مشاريع التعاونيات الأهلية، كان لا بد من قيام اتحاد عام يضم ممثلين عن كل التعاونيات، وبالفعل تم تشكيل " الاتحاد العام لهيئات التطوير" ، الذي تحول اسمه فيما بعد إلى " الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي"، وحددت مهمته بتحقيق أهداف التعاونيات في كل منطقة، وضمان أن يستفيد المواطنون في أنحاء اليمن من مشاريع التعاونيات بشكل يتفق، وأمانيهم في حياة تكفل العيش الكريم لكل مواطن، واختير الأخ إبراهيم الحمدي رئيساً له.

والواقع أن تأسيس الاتحاد شجع المواطنين على تشكيل الهيئات بحيث ارتفع عددها خلال عام واحد من 15 إلى 60 ثم إلى 100 بعد حركة 13 يونيو، ثم إن وجود المقدم إبراهيم الحمدي في منصب رئاسة الاتحاد، ورفع مساهمة الدولة في تمويل مشاريع هذه الهيئات، شجع المواطنين على إقامة الهيئات في شتى المناطق. كما أن بعض الدول العربية الشقيقة التي أعجبت بهذه التجربة بادرت إلى تقديم المساعدات لهذه الهيئات وهي واثقة من أن ما تقدمه سيصل إلى أيدي أمينة بناءة تعمل من أجل مصلحة المجموع. وهكذا لم تعد المشاريع ترتجل ارتجالاً، بل أصبحت تنفذ بعد دراسات علمية من قبل الجهات المختصة كالجهاز المركزي للتخطيط والمنظمات الدولية.

وأولى الاتحاد المشاريع التربوية والصحية أهمية كبرى، فشجع الهيئات على إقامة المدارس والمستوصفات، علاوة على تلك التي تقيمها الدولة، في حين وفرت الحكومة المدرسين والكتب للمدارس، والأطباء والممرضين والأجهزة للمشافي والمستوصفات.

وأعطى الاتحاد الأولوية بالنسبة للقرى لتوفير مياه الشرب النقية الخالية من الجراثيم، وركز على إنشاء السدود الصغيرة وحفر الآبار الارتوازية حسب طبيعة المنطقة، في حين أعطى شق الطرقات المرتبة الثانية من الأهمية باعتبار أن أكثر المشروعات لا يمكن أن تنفذ ما لم يكن هناك طريق يمكن أن يوصل الخبراء والمعدات إلى القرية المَنوي تنفيذ المشروع فيها.

ولقد حاول الأخ رئيس مجلس القيادة بسبب ضخامة مسؤولياته أن يترك رئاسة الاتحاد لأي من إخوانه، لكن مؤتمر هيئات التطوير الذي انعقد تحت رعايته رفض الاستقالة معتبراً وجوده في رئاسة الاتحاد ضمانة لخير الاتحاد والبلاد معاً.

ويقول المقدم الحمدي عن هذه التجربة: " إنني اعتبر تجربة التعاونيات وهيئات التطوير تجربة إنسانية تستحق أن تضاف إلى تجارب الشعوب.. إنها تجربة عطاء إنساني قدمها إنسان الريف اليمني المتحمس للثورة والمقدر لظروفها. ثم هي مثار اعتزاز تستحق أن يفخر بها كل يمني لأنها تؤكد أن مواطنينا يقدرون الظروف الصعبة والمشاكل، ويبادرون بإمكانياتهم المتواضعة إلى حلها".

وفي شهور قليلة توقف دور هذه التعاونيات عقب اغتيال رائد هذه التجربة الناجحة، الشهيد إبراهيم الحمدي بتاريخ 11 أكتوبر عام 1977.

2.2. **مجلس إعادة اعمار ذمار (1982)**

في 13 ديسمبر 1982، تعرضت محافظة ذمار لزلزال بلغت قوته 6 درجات بمقياس ريختر، حيث أحدث الزلزال اضرار وخسائر كبيرة في الأرواح، حيث بلغ عدد الضحايا ما بين 1.507 الى 2.500 شخص،

وبلغ عدد المصابين نحو 1,500 شخص. بحسب الوكالة الامريكية للتنمية الدولية أن 42.300 منزلاً أصبحت غير صالحة للسكن، منها 11.380 منزلا تعرض للتدمير الكامل، ومن جانب البنية التحتية فقد تضرر 131 مشروع مياه، ما أدى إلى خسائر كبيرة في اقتصاد الأرياف، وقدرت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية مجموع الخسائر الاقتصادية وخسائر البنية التحتية بمبلغ 2 مليار دولار[1].

في كانون الثاني/ يناير 1983/ وضع مرسوم رئاسي نموذجاً «من أعلى الى أسفل» للتصدي لتحديات إعادة الاعمار: حيث تم انشاء المجلس الأعلى لإعادة الإعمار ومكتبه التنفيذي ؛ وقد ترأس المجلس الأعلى رئيس الوزراء وأعضاء الوزارات الرئيسية، ورئيس وكالة التخطيط المركزية، ومحافظ ذمار، و تمثلت المهمة الأساسية للمجلس في تخطيط سياسة إعادة الإعمار، في حين تولى المكتب التنفيذي مسئولية جمع البيانات وإجراء الدراسات، وتقدير التكاليف، وطرح المناقصات، والإشراف المحلي على العمل، وإعداد وتنفيذ برامج التعليم المحلي. وقد تألف المكتب التنفيذي من سبع وحدات رئيسية (وحدة التصميم، وحدة الاشراف، وحدة العلاقات العامة، وحدة التمويل والإدارة، وحدة إصلاح وبناء التعليم، وحدة المساعدة الذاتية، وحدة الزلازل) وقد تراس جميع الوحدات الرئيسية المدير التنفيذي الذي كان عضواً في المجلس الأعلى[2] (سلطان بركات، 1993).

وبغية الحد من البيروقراطية الحكومية وضمان التقدم السريع في عمليات إعادة الإعمار، تمتع المكتب التنفيذي بالاستقلال المالي والإداري عن الإدارات الحكومية الأخرى؛ وقد تعامل كل من المجلس الأعلى والمكتب التنفيذ مع إعادة الاعمار كجهد يقاد محليا، وكانت خطتها استئجار مقاولين محليين لإعادة بناء الوحدات المدمرة بالكامل، والتعاقد مع أصحاب المنازل لإصلاح الوحدات المدمرة جزئيا، حيث ذهبت مساعدات المانحين وحصة الحكومة من التمويل مباشرة إلى ميزانية المكتب التنفيذي، إلى أن الأخير اثبت بسرعة ضعف في الفعالية مع بدء تنفيذ إعادة الإعمار، فقد كان يفتقر إلى الخبرة في مشاريع الإسكان الواسعة النطاق، وبالكاد يمتلك القدرة على التنسيق أو المراقبة. كما ظهرت علامات محسوبية في اختيار المستفيدين، وتضخمت ميزانيته نتيجة المبالغة في التوظيف.

بالتدريج، استعادت الوزارات المختلفة خارج نطاق المكتب التنفيذي مسؤولية مهماته ضمن نطاقها الوزاري، إلا أن ذلك تم دون إنشاء هيئة للتنسيق لذلك حصل تداخل وازدواج واسع النطاق في إعادة الإعمار، كما أن الحكومة المركزية بالاتفاق مع البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى وافقت على تنفيذ اعمال التعمير عبر مقاولين خارجيين، وقد أعطى ذلك المانحين دوراً رائداً في تنفيذ جميع مراحل إعادة الإعمار، وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى انتشار الملاجئ السكنية غير الملائمة، باختصار كانت جهود إعادة الإعمار بعد الزلزال في ذمار غير ناجعة إذ تخلفت عن المواعيد النهائية، وتجاوزت الأرقام المثبتة في الميزانية، وفشلت في تحقيق أهدافها الإسكانية (سلطان بركات، 1993).

2.3. صندوق إعادة اعمار صعدة (2007)

بين عامي 2004، 2006 م تسببت ثلاث جولات من الصراع وتسببت بمقتل مئات الجنود والمدنيين واصابة آلاف آخرين تضرر ما يقرب من 26.000 منشأة من الممتلكات الخاصة جراء ذلك الصراع، وشمل ذلك 21.500 وحدة سكنية و3.150 مزرعة ومشاريع تجارية أخرى؛ ناهيك عن الأضرار التي لحقت ب 1.060 مؤسسة عامة، منها 684 مسجداً و238 مدرسة[3] (التقرير السنوي 2014، صندوق إعادة إعمار صعدة)،

[1] مكتب المساعدة الخارجية الأمريكية للكوارث، تقرير حالة الكوارث: الجمهورية العربية اليمنية - زلزال منطقة ذمار (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 1983) وللحصول على التقرير من خلال الرابط http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pbaab301.pdf

[2] سلطان بركات، إحياء المستوطنات التي دمرتها الحرب نحو ميثاق دولي لإعادة الإعمار بعد الحرب (أطروحة دكتوراه، جامعة يورك، 1993).

[3] هذه المعلومات مأخوذة من التقرير السنوي لعام 2014 لصندوق إعادة إعمار صعدة.

بلغت التكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة 600 مليون دولار[1] (مكتب الأمن القومي اليمني،2007)،و في يوليو 2007 خلال الجولة الرابعة من النزاع تم إنشاء صندوق إعادة إعمار صعدة[2]، تمثلت أهداف الصندوق في تقييم أضرار الصراع، وتقدير تكلفة إعادة الإعمار، وجمع الأموال اللازمة وإدارة عملية إعادة الإعمار، وتم تحديد الميزانية بـ 55 مليون دولار لتمويل إعادة الإعمار الطارئة، يضاف اليها أي تمويل من مصادر وطنية ودولية.

واجهت عملية إعادة الإعمار تحديات كبيرة فقد أدى استمرار الصراع إلى إعاقة أعمال التعمير، وإهمال الصندوق للبنية التحتية العامة، حيث خصص 12% فقط من أمواله لإعادة بناء الهياكل الأساسية العامة، في حين ذهبت البقية لإعادة بناء الممتلكات الخاصة؛ ولم يكن التنفيذ فعالا حيث لم يقم برنامج إعادة الإعمار المتعاقد عليه ببناء ما يزيد عن 41% من الوحدات السكنية المخطط لها، في حين تم إنجاز 10% فقط من عقود إصلاح المنازل الخاصة أو المؤسسات التجارية (التقرير السنوي 2014، صندوق اعمار صعدة)، ان عدم تضمين نهج أعاد الإعمار عنصر الشمول التام بعث مزيدا من القلق بالنسبة لفرص الاستقرار الطويل الأجل، فقد كانت هناك اتهامات واسعة النطاق بشأن «التحيز في التعمير» مع توجيه جهود إعادة البناء إلى مناطق معينة دون غيرها بناء على ولاءات شخصية وليس على احتياجات حقيقية، وكثيرا ما أدى غياب الثقة المحلية بالحكومة المركزية إلى منع السكان للوكالات الحكومية من الوصول إلى مختلف المناطق، ما وجه عملية أعاد الإعمار في هذه المناطق إلى المنظمات الدولية غير الحكومية.

2.4. إعادة إعمار قرية الظفير (2005)

قرية الظفير تقع غرب محافظة صنعاء ضمن مديرية بني مطر وتعرضت القرية للتدمير نتيجة إنهيار جبلي أدى إلى مقتل 96 شخص وجرح العشرات وبحسب وكالة الانباء اليمنية أن الإنهيار الجبلي أدى إلى تدمير 25 منزلا من أصل 31 منزلا.

هذا وقد تأسس مشروع إعادة قرية الظفير عام 2009 وذلك بافتتاح مشروع إعادة إعمار قرية الظفير السكني وتم من خلاله توزيع عقود التمليك الخاصة بالمتضررين والتي تتألف من مئة وحدة سكنية ، فيما كما تم بناء مشاريع البنية التحتية في المشروع والتي تتضمن مشروع الكهرباء وربطها بالخط الرئيسي وتوفير الاتصالات على مساحة 88 متر مربع لإقامة كابينة الياف ضوئية وتزويد القرية بخدمة الهاتف الثابت، كما تم إنجاز طرق رئيسية وشوارع داخلية وربط القرية القديمة بمشروع القرية الجديدة بطول كيلو ونصف كيلومتر شق وسفلته، وربط مشروع القرية الجديدة بالخط الرئيسي صنعاء شبام بطول خمسة كيلو و400 متر شق وسفلته، وتنفيذ الشوارع الداخلية والخط الدائري للقرية شق وسفلته بطول أربعة كيلو و200 متر طولي، وتنفيذ الأرصفة جوار أحواش المنازل والجزر الوسطية بمساحة عشرة كيلو و500 متر مربع، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع للمياه والصرف الصحي ،وتنفيذ محطة كهروميكانيك لضخ المياه وتنفيذ تقنية جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي ويتمثل ذلك بعمل خزانات لكل وحدة، وتعتبر هذه المبادرة من أنجح المبادرات التي تم تنفيذها[3] (المركز الوطني للمعلومات، 2009)

2.5. صندوق إعادة اعمار حضرموت والمهرة (2009)

في أكتوبر 2008 وصلت بقايا إعصار مداري من المحيط الهندي إلى الشاطئ الشرقي لليمن، أدى الاعصار إلى هطول امطار غزيرة في مناطق تعتبر قاحلة في العادة، ما تسبب بفيضانات سريعة، تأثرت به محافظات

[1] هذه المعلومات مأخوذة من تقرير تقييم نزاع صعدة لعام 2007 الذي قدمه مكتب الأمن القومي اليمني إلى البرلمان اليمني.

[2] United Nations High Commissioner for Refugees, "Constitution of the Republic of Yemen" accessed Dec. 23, 2020. http://www.refworld.org/pdfid/3fc4c1e94.pdf.

[3] افتتاح مشروع إعادة اعمار قرية الظفير، مايو 2009، المركز الوطني للمعلومات، رابط المصدر -https://yemen nic.info/news/detail.php?ID=21826

حضرموت والمهرة على وجه الخصوص، بلغت التكلفة التقديرية الاجمالية للأضرار والخسائر 1.6 مليار دولار[1] (المرفق العالمي للحد من الكوارث والازمات، 2009)؛ استجابة لذلك تم إنشاء صندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة، وخضع صندوق حضرموت والمهرة لمجلس إدارة رئاسة الوزراء، وقد شمل أيضا وزراء رئيسيين من بينهم وزير التخطيط والتعاون الدولي نائباً لرئيس مجلس الإدارية؛ ووزراء المالية والشئون القانونية والتربية والصحة العامة والأشغال العامة والبيئة والزراعة والداخلية، والطاقة؛ بالإضافة للأمين العام لمجس الوزراء ومحافظي حضرموت والمهرة؛ وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والمحلية؛ وأعضاء من القطاع الخاص[2] (المرفق العالمي للحد من مخاطر الكوارث، 2008). تولى صندوق حضرموت والمهرة مهمة التخطيط للتعمير وتنفيذه بالتنسيق مع السلطات المحلية، بالإضافة إلى ذلك كان غرض الصندوق تيسير التدخلات الإنسانية، والمساعدة في إنعاش الخدمات العامة، وإنشاء مراكز طوارئ في المحافظتين، جاء تمويل الصندوق من كل من الحكومة، والتبرعات المحلية، والنقد الخارجي، والمنح العينية. لم يتم تحويل الأموال مباشرة إلى صندوق إعادة الاعمار، بل جرى تمريره من خلال وزاراتي التخطيط والمالية (التقرير السنوي صندوق إعادة إعمار حضرموت والمهرة، 2016)،كان يفترض بمجلس حضرموت والمهرة تحقيق درجة عالية من الاستقلال المالي والإداري، حيث كان يقدم تقاريره لمجلس الوزراء فقط، ولم يكن يمتلك علاقة مباشرة مع المانحين من حيث التمويل أو الإبلاغ أو الرقابة والتقييم.

كانت آلية التعمير الرئيسية في صندوق حضرموت والمهرة هي التحويلات النقدية الخاصة بـ "المساعدة الذاتية" لأصحاب المنازل او أصحاب الأعمال المتأثرين بالفيضانات، قام الصندوق أيضا بتمويل إعادة تأهيل وإعادة بناء 226 مشروعا، إلا أن النقص المالي أدى إلى إعاقة قدرته على توفير مثل هذه التحويلات؛ فقد قدمت له الحكومة 42 مليار ريال يمني فقط «210 مليون دولار بحسب صرف 2009» وحتى مع التمويل الذي تلقاه فقد سعى الصندوق لتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة له، فوفقا لتقرير صدر عن مجلس إدارة صندوق حضرموت والمهرة تم إنفاق مبلغ 29.5 مليار ريال فقط «137.2 مليون دولار» في الفترة ما بين 2009 و2013، أي ما لا يزيد عن 70% من اجمالي التمويل الذي أتيح له[3] (وكالة سبأ للأنباء، 2009)

بصفة عامة، حققت جهود إعادة الاعمار التي أعقبت فيضانات 2009 نجاحا محدوداً، وفقا للتقرير التقييمي الذي أعده البنك الدولي إذ نجح الصندوق في اشراك السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاورات من خلال التواصل المباشر مع المحافظين كما استخدم التحويلات النقدية المباشرة من أجل التعويض وتوفير فرص العمل للسكان المحليين، غير أن الصندوق ظل يفتقر إلى آلية للتنسيق أو إطار للمراقبة.

2.6. صندوق إعادة اعمار ابين - 2012

عام 2011، سيطر تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على أجزاء كبيرة من محافظة أبين واحتل المحافظة لمدة عام تقريبا، قبل أن يتمكن الجيش اليمني من استعادة السيطرة على المحافظة[4] (مركز اليمن للدراسات الاستراتيجية، 2012)،و أدت العمليات القتالية إلى دمار واسع النطاق للممتلكات العامة والخاصة، بالإضافة

[1] Global Facility for Disaster Risk Reduction, Damage, Loss and Needs Assessment (2009) accessed Dec 23, 2020 https://www.gfdrr.org/sites/default/files/GFDRR_Yemen_DLNA_2009_EN.pdf

[2] Global Facility for Disaster Risk Reduction, Tropical Storm, October 2008: Recovery Framework Case Study (August 2014)

[3] صندوق اعادة اعمار المناطق الشرقية يحث على سرعة رفع بيانات حصر الاضرار الجزئية، 25 يوليو 2009، وكالة سباء للأنباء، رابط المصدر https://www.saba.ye/ar/news189844.htm بتاريخ 2020/12/23م

[4] هذه المعلومات مأخوذة من التقرير السنوي 2012 لمركز اليمن للدراسات الاستراتيجية.

لمقتل واصابة وتشريد آلاف السكان، وبلغت الاضرار المقدرة 125 مليار ريال «581.4 مليون دولار»[1] (صندوق إعادة اعمار ابين، 2013) ، وللبدء بعملية إعادة البناء وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمنطقة، أنشأت الحكومة في تموز 2012 صندوق إعادة إعمار أبين بموجب مرسوم رئاسي[2] (سبأ نت، 2012)؛ وقد خصصت 10 مليار ريال «46.5 مليون دولار» للصندوق لإنشاء وإجراء تقييمات للأضرار بالتعاون مع السلطات المحلية، غير أن صندوق أبين لم يبذل جهدا يذكر لتعزيز قدرته على استيعاب هذا التمويل من الحكومة ومن المانحين، على الرغم من ثلاثة تغييرات لإدارته التنفيذية، إلا أنه لم ينجح في النهاية بإظهار اية نجاحات في إعادة الإعمار نتيجة سوء الإدارة والفساد

2.7. المكتب التنفيذي - 2013

بدأت أحداث الصراع عام 2011 إلى وجود ضغط مكثف على حكومة الرئيس على صالح التي أدت إلى استقالته، وانتقلت سلطاته عبر الانتخابات إلى نائبه عبد ربه منصور هادي ليصبح رئيسا لليمن، وقبل أن تتشكل حكومة وفاق وطني لم يكن لهذه الحكومة النفوذ المؤسسي الكافي لتلبية توقعات الجمهور من أجل التغيير السياسي، ولا الموارد الاقتصادية اللازمة لتوفير خدمات عامة أفضل وتوفير فرص عمل مدرة للدخل، أدرك المانحون التحدي الذي يمثله كل من نقص التمويل ومحدودية القدرة على استيعاب التمويل الخارجي بفعالية، و تعهدت الجهات المانحة بتقديم ملايين الدولارات لليمن لتسهيل عملية الانتقال السياسي؛ ومع ذلك ونظرا لتجاربهم السابقة في اليمن طالبوا بإنشاء مكتب تنفيذي بهدف ضمان فعالية المساعدات من خلال بناء قدرات الدولة[3] (Maria-Louise, 2016).

عام 2012، اتفقت الجهات المانحة والحكومة اليمنية على إطار للمساءلة المتبادلة يحدد الإجراءات والالتزامات الرئيسية لكلا الطرفين، إذ اتفق الطرفان على إنشاء المكتب التنفيذي لدعم تنفيذ إطار المساءلة المتبادلة وعلى أن يتولى البنك الدولي قيادة التنسيق الإداري والمالي والاحتياجات التشغيلية للمكتب (Maria-Louise, 2016) ، ومع استمرار الخلافات حول صلاحيات المكتب التنفيذي بين الجهات المانحة والحكومة اليمنية، أدى ذلك إلى تأخر إطلاق المكتب التنفيذي فعلى الرغم من أنه كان يفترض أن يقدم الدعم خلال الفترة الانتقالية إلا أنه لم ينطلق حتى ديسمبر 2013 ولم يشرع في العمل إلا مطلع العام 2014[4] (BBC, 2017).

3. الدراسات السابقة

في هذا الجزء سيتم تناول أبرز ما تناولته الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إعادة الإعمار في اليمن

3.1. ورقة بحثية "إطار عمل مؤسسي لإعادة إعمار ما بعد النزاع في اليمن، مايو 2018، حميد"

[1] هذه المعلومات مأخوذة من وثيقة داخلية بعنوان "تقرير للمحافظة: اجتماع واسع النطاق في صنعاء" قدمه صندوق إعادة إعمار أبين في مارس 2013.

[2] "مجلس الوزراء يوافق على مشروع مرسوم بشأن إنشاء صندوق إعادة إعمار أبين"، سبا نت، آخر تعديل في 23 ديسمبر 2020، تمت الزيارة في 18 مايو 2018. http://sabanews.net/en/news274497.htm.

[3] Maria-Louise Clausen, State-building in Fragile States: Strategies of Embedment (doctoral dissertation, Aarhus University, 2016) Accessed Dec 23, 2020 http://politica.dk/fileadmin/politica/Dokumenter/ph.d.-afhandlinger/maria-louise_clausen.pdf

[4] Yemen Profile - Timeline,"BBC, last modified December 4, 2017, accessed Dec 23, 2018. http://www.bbc.com/news/world-middle-east-14704951

لقد سعت هذه الورقة إلى الخروج بإطار عمل مؤسسي لإعادة الإعمار في اليمن وذلك من خلال استخلاص الدروس من تجارب إعادة الإعمار في أفغانستان والعراق ولبنان، بالإضافة إلى جهود إعادة الإعمار السابقة في اليمن وقد اقترحت الورقة إنشاء هيكل مؤسسي لهيئة إعادة إعمار مستقبلية في اليمن تتمتع بالديمومة والاستباقية وذلك لأن الصراع

أثر على تقديم الخدمات وساهمت في تفاقم التفكك المناطقي والطائفي، ما يجعل من غير العملي الاعتماد فقط على الهيئة العامة لإعادة إعمار ما بعد النزاع في جميع أنحاء اليمن، لذلك ينبغي لليمن اتباع نهج مؤسسي مختلط ومتعدد المستويات لإعادة الإعمار مع التنسيق الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة وخلصت الورقة إلى التوصيات التالية:

على اليمن أن يقوم استباقاً بإنشاء هيئة دائمة ومستقلة وعامة للتعمير بموجب مرسوم رئاسي، بحيث يتم الآتي:

- يجب أن تتمتع الهيئة العامة لإعادة الإعمار بالية واضحة لتنسيق جهود إعادة إعمار ما بعد النزاع ، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي وتصميم السياسات؛ وتنظيم التمويل وجمع الأموال؛ والتنسيق مع السلطات المركزية والمحلية، والمنظمات الدولية، والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة المحليين (من خلال عملية تنافسية تسمح لوحدات القطاع العام وشركات القطاع الخاص بالتنافس في المناقصات)؛ وإجراء رقابة وتقييم مستمرين لمستوى الشفافية والمساءلة.
- أن يكون لدى الهيئة العامة لإعادة الإعمار بروتوكولات خاصة بها للتوريد والتوظيف ودفع الرواتب.
- أن تتمتع الهيئة العامة لإعادة الإعمار بالقدرة على إنشاء مكاتب إعادة إعمار محلية فور حدوث أي نزاع.
- تمكين مكاتب إعادة الإعمار المحلية بشكل كامل من إدارة مشاريع ذات نطاق معين ضمن مجالات اختصاصها، بما في ذلك التقييم والتخطيط والتمويل المحلي وجمع الأموال وتنفيذ المشاريع والمراقبة والابلاغ والتنسيق.
- وضع إطار عمل واضح للعمل والتنسيق لمشاريع طويلة الأجل والاستراتيجية مع جميع أصحاب المصلحة.
- إنشاء صندوق لجميع المانحين، سواء اكان يدار من قبل الهيئة العامة لإعادة الإعمار نفسها أو تشترك في إدارته هيئة إعادة الإعمار أو مصرف إنمائي دولي أو إقليمي يعمل كوصي على الصندوق.
- إنشاء وحده خاصة للرقابة والتقييم جنباً إلى جنب مع الجهات الرسمية القائمة وذلك باستخدام نظامها الداخلي للرقابة والتقييم.
- ينبغي أن يتضمن مجلس إدارة الهيئة العامة لإعادة الإعمار ما يلي: ممثلين من مجتمع المانحين وممثلين عن مجلس الوزراء، مع ممثلين من القطاع الخاص بالإضافة إلى مدير تنفيذي؛ وينبغي أن يرأس المجلس نائب رئيس الوزراء لضمان حصوله على أعلى مستوى من الدعم.
- يجب تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة منصوص عليها بوضوح في المرسوم المنشئ للمكتب، وأن تقتصر هذه المسؤوليات على التوجيه والأشراف على المستوى الاستراتيجي، بما يضمن امتلاك الإدارة التنفيذية لهيئة إعادة الإعمار المرونة المطلوبة لتنفيذ المشاريع بشكل فعال.
- يجب أن يتبع مجلس إدارة هيئة إعادة الإعمار عملية تنافسية وشفافة وقائمة على الجدارة لتعيين مديره التنفيذي ومديري مكاتب إعادة الإعمار المحلية وجميع الموظفين.

- على هيئة إعادة الإعمار أن تسعى إلى إشراك المهنيين والمواطنين اليمنيين في جميع القطاعات الاقتصادية على المستويات المركزية والمحلية لتسهيل الأعمال الفنية لإعادة الإعمار.

3.3. ورقة عمل "نظرة تحليلية اليمن بعد إنتهاء الصراع، مارس، 2016، ساسكيافان"

سلطت النظرة التحليلية من أكاديمية الامارات الدبلوماسية الضوء على مبادرات التعافي الاقتصادي المبكر من أجل مساعدة الحكومة اليمنية ، حيث تناولت هذه النظرة الاتجاهات على المدي القريب والبعيد للاقتصاد اليمني، ثم تبين عدداً من المبادرات الاقتصادية ومبادرات الإنعاش الأخرى التي تحقق نتائج سريعة وملموسة وظاهرة وقد خرجت هذه الورقة بالنتائج التالية:

- لا بديل عن التوصل إلى حل سياسي للحرب في اليمن، ولكن التخطيط لما بعد هذا الحل السياسي لا يقل عن ذلك أهمية، وتتمثل الأولويات القصوى في تقديم الإغاثة الإنسانية العاجلة وتوفير الأمن والحماية للتجمعات السكانية تأمين المنشئات والمرافق الحيوية.
- ينبغي على الجهات الرسمية ومدنية أن تنفذ عدد من مبادرات التعافي الاقتصادي المبكر التي تحقق نتائج سريعة وملموسة وإيجابية من أجل أن تحظى بثقة السكان وتحافظ على زخم التقدم.
- اليمن لا يملك الموارد المالية أو الخبرات الكافية لتنفيذ هذه المبادرات لذا من المحتمل أن تقوم الجهات المانحة الاقليمية والدولية بدور هام في مبادرات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.
- صياغة المبادرات بحيث تتناسب مع ظروف كل سياق وتراعي مجريات الصراع؛ ويجب أن تساهم هذه المبادرات في تخفيف حدة الصراع وتعزيز السلام ، وابعاد الأنشطة الاقتصادية في كل منطقة (ولاسيما بين الشباب) بعيداً عن الاعتماد على الأنشطة القتالية.
- العمل على الانتقال السلس من المساعدات الإنسانية إلى مبادرات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وينبغي تجنب الاعتماد على المعونات، وتحفيز السكان المحليين على استئناف أو البدء في أنشطة إنتاجية.
- يجب أن يصمم صانعو السياسات إجراءات التدخل بحيث تضع الأسس لمواجهة التحديات بعيدة المدى ومنها تزايد السكان وارتفاع نسبة الشباب بينهم، والإستنزاف المتواصل لاحتياطات الطاقة، وندرة المياه والغذاء، والمعدلات غير المستدامة من اختلال التوازن المالي والتوازن الاقتصادي الخارجي، وضعف نظم الحكم والإدارة المحلية، والطاقة الاستيعابية المحدودة للدولة.
- ينبغي إعطاء الأولوية لمبادرات التعافي الاقتصادي المبكر التي تركز على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتوفير فرص العمل على المدى القريب في مشاريع إعادة الإعمار، وزيادة نسبة الاعتماد الذات في الإنتاج الزراعي، وتكوين رأس المال البشري.
- العمل الجاد على تحسين الاستقرار النقدي والمالي، وذلك بتخفيض الأسعار وتوفير الواردات الحيوية وإعادة الثقة في العملة المحلية، ومن بين وسائل المساعدة الممكنة تقديم الدعم المباشر للميزانية ولكن مع تخصيص الأموال لأغراض معينة وتطبيق نظام ملائم لمتابعة ومراقبة هذا الدعم.
- توفر مشاريع إعادة الإعمار كثيفة العمال تهدف إلى احتواء جميع الفئات مثل مشاريع البنية التحتية لتوفير فرص عمل كثيرة للأيدي العاملة اليمنية .
- لزيادة فرص العمل ونسبة الاعتماد على الذات في القطاع الزراعي، يمكن أن يقوم اليمن بتنفيذ استراتيجية إحلال فعالة لتقديم حوافز للمحاصيل الزراعية التي تستهلك قدراً اقل من المياه ولا تسبب ضرراً مماثلا للقات.
- اليمن في حاجة ماسة لقصص النجاح، ولذا ينبغي أن تتزامن مبادرات التعافي الاقتصادي مع حملة للتوعية العامة للسكان تهدف إلى إعطاء الشعور للشباب اليمني بأن لهم هدفا في الحياة وأن عليهم دورا في إعادة بناء الوطن.

3.4. دراسة بحثية "رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار، يناير/2018، فريق الإصلاحات الاقتصادية - اليمن (ERT)"

حيث حرصت هذه الدراسة على إبراز رؤية القطاع الخاص في استمرار النشاط الاقتصاد وإعادة الإعمار؛ وقد وضعت الدراسة عدد من السيناريوهات واقترحت الأدوار المقترحة للقطاع الخاص في إطار كل سيناريو محتمل.

3.4.1. السيناريو الأول: استمرار الحرب والصراع لسنوات قادمة

يمثل هذا السيناريو الأسواء بالنسبة لليمن ويعني المزيد من المعاناة الاقتصادية والإنسانية يوما بعد آخر؛ إذ أنه كلما استمرت الحرب فإن ذلك يعني استمرار تزايد الخسائر الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع أعداد القتلى والجرحى وتزايد أعداد النازحين والمهجرين ... الخ، وفي ظل هذا السيناريو المرعب فقد اقترح فريق البحث عدد من السياسات والتدخلات كالتالي:

- **تحييد الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل المعيشة، من خلال:**
  - المشاركة في بناء ودعم آلية عملية (مبادرة تحييد الاقتصاد) ومتوافق عليها من جميع أطراف النزاع، تضمن تجنيب ما تبقى من بنية تحتية ومنشآت ومرافق اقتصادية.
  - العمل على تسهيل تدفق السلع والخدمات من وإلى اليمن من خلال تسهيل إجراءات التفتيش.
  - دعم برامج التنمية الريفية المحلية لتوفير الحد الأدنى من المتطلبات المجتمعية، عبر النقد مقابل العمل أو المشاريع الصغير المدرة للدخل.
  - تهيئة مناطق آمنه لوصول المساعدات وتحويلها نحو المستفيدين
  - إشراك القطاع الخاص في تقديم الاعمال الإغاثية والإنسانية من خلال توفير السلع والدخول في المناقصات الكبيرة مع المنظمات الدولية.
- **تحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة للفئات الأكثر تضرر، من خلال:**
  - توفير المواد الغذائية الإغاثية ومياه الشرب النقية والمساعدات النقدية للمتضررين.
  - العمل على معالجة وتوفير الاحتياجات الطارئة لسوء التغذية.
  - تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات للمواطنين وخاصة توفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي.
  - توفير الوسائل البديلة في المجال الصحي (مثل الفرق الطبية المتنقلة) للمرافق التي تضررت سابقا.
  - تقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الأوضاع الإنسانية.
  - دعم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لليمن وتعزيز جوانب التنسيق بين الجهود المحلية وجهود المانحين في هذا المجال.

- **مساعدة القطاع الخاص على البقاء في ظل الحرب، من خلال:**
  - العمل على تأمين مصادر الطاقة اللازمة لبقاء العمليات الإنتاجية والنقل، وبالذات المشتقات النفطية والسماح للقطاع الخاص باستيراد احتياجاته منها وفق ضوابط واضحة وبما لا يضر بالاحتياطي من العملات الأجنبية وبقيمة العملة الوطنية.
  - العمل على ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية.
  - التركيز على دعم مشاريع كثيفة العمالة وبالذات المشاريع الصغيرة من خلال توفير مصادر التمويل.

- مساعدة القطاع الخاص في إدارة المخاطر اثناء الصراع من خلال إعداد استراتيجية لمواجهة الأزمات.
- تسهيل الحركة التجارية من خلال ضمان حرية التجارة الخارجية وإبقاء جميع الموانئ مفتوحة.

3.4.2. السيناريو الثاني: انهاء الصراع وتحقيق السلام

يحدد في هذا السيناريو الأولويات في حال تم الوصول إلى سلام ويركز على الأولويات التي لها علاقة باستعادة سلطات الدولة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو امنية، إلى جانب الأولويات ذات العلاقة بأمن المواطن واحتياجاته الأساسية المتمثلة بالعدالة والتوظيف وتوفر الخدمات الأساسية، فضلاً عن أولويات دعم التحول المؤسسي (الإصلاحات المؤسسية) اللازم لتحقيق التنمية من جديد وبما يسهم في عودة اليمن إلى مضمار التنمية، **وتحددت الأولويات السياسية والأمنية والتي تضمن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة، وذلك من خلال:**

- وقف الصراع وجميع اشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وفض الاشتباك بين القوات المسلحة والتشكيلات والجماعات المسلحة الأخرى وضمان عودتها إلى ثكناتها.
- إطلاق عملية سياسية جديدة وواضحة المعالم والتوقيت الزمني تبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنتهي بالاستفاء على الدستور الجديد.
- سحب الأسلحة المتوسطة والثقيلة من الجميع وإعادتها إلى الدولة مع تجريم حيازتها والاتجار بها
- إعادة تأهيل البرنامج الوطني لنزع الألغام والاستفادة من خبراته السابقة في جوانب التدريب والتأهيل والتوعية بمخاطر الألغام والمتفجرات.
- تطهير مناطق الصراع من الألغام والقنابل والذخائر للمحافظة على الأرواح البشرية .
- إصلاح المؤسسات المسئولة عن الأمن وإعادة انتشار قوات الأمن، والاستفادة من التنظيمات الاجتماعية التقليدية في حل إشكاليات الأمن، وإعادة تأهيل من لا تنطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- إتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية.
- تفعيل قواعد الحكم الرشيد ومعايير الحوكمة فيما يتعلق بتحديد إجراءات صارمة لمكافحة الفساد .

- **تحددت الأولويات الإنسانية وإعادة الإعمار، وذلك من خلال:**

- حصر ومعالجة الأضرار الإنسانية وإعادة الإعمار للمناطق والفئات المتضررة من الأحداث والإسراع في استيعاب مصادر التمويل المتاحة لإعادة الإعمار.
- إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث، مع إعطاء الأولوية للخدمات التعليمية والصحية، الطرق، الكهرباء، شبكات المياه، وتشجيع عودة الطلاب إلى المدارس والجامعات.
- ربط التدخلات الاغاثية بأهداف طويلة الأجل تساعد على تقوية التأهيل المبكر والسريع للمجتمعات والأفراد وكذلك توفير سبل معيشية للأشخاص الذين فقدوا أعمالهم.
- إنشاء أو تمكين هيئة عليا للإغاثة لتقديم المساعدات (عينية أو نقدية) للفئات المحتاجة وتنسيق الاعمال الاغاثية بين الجهات المتعددة المقدمة للمساعدات.

- **أولويات تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش سبل المعيشة، وذلك من خلال:**

- إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية العامة المتوقفة وبالذات قطاعات النفط والغاز والكهرباء لما لها من دور في تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

- تنويع مصادر النمو الاقتصادي عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وإعادة تنشيط قطاع السياحة.
- انتهاج سياسات اقتصادية كلية (مالية، نقدية، تجارية) رشيدة تسهم جميعها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي اللازم لتهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة، ومساعدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستدامة وبالأخص فيم يتعلق بعجز الموازنة العامة ،وتخفيض معدلات التضخم ودعم استقرار قيمة العملة الوطنية وتكوين احتياطات كافية من العملات الأجنبية والحد من عجز ميزان المدفوعات.
- التركيز على المشاريع ذات الأثر التنموي الواضح والمباشر وذات الإمكانيات الهامة في إيجاد فرص عمل.
- إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية .
- منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كأفراد وشركات تجارية وإعادة تأهيل وإصلاح ممتلكاتهم المدمرة وبالذات المساكن والمنشئات الصناعية والخدمية إلى جانب العمل على حل مشكلة تأخر سداد القروض التي على القطاع الخاص وتراكم الفوائد بسبب الصراع.
- حشد المزيد من الدعم الخارجي بما يسمح بتمويل مشاريع إعادة الإعمار والمشاريع الجديدة اللازمة لتحقيق النمو.
- توسيع برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمبادرات الذاتية للشباب والنساء.

- **أولويات تحسين بيئة الاعمال وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك من خلال:**

- توفير الخدمات الأساسية لأعمال القطاع الخاص من خلال تحسين البنية التحتية والمرافق الأساسية للاستثمار.
- تنمية الصناعات الصغيرة لأهميتها في تقليص الفقر والبطالة، وتطوير أساليب مبتكرة لدعمها.
- إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تشكيل البنى المؤسسية اللازمة لتنفيذه والاشراف عليه.

وكما اقترح الفريق في السيناريو الأول تكوين هيئة وطنية لتنسيق الدعم الإنساني في اليمن، كما اقترح إنشاء صندوق ائتماني متعدد الشركاء ويمثل هذا الصندوق الوعاء المالي لكافة موارد الدعم الخارجي (قروض ومنح) التي يحصل عليها اليمن من شركاء التنمية ويعيد تخصيصها على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق خطة إعادة الإعمار التي سيتم تحديدها.

3.5. ورقة بحثية "مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، اغسطس/2018، أمل فليم"

لقد بحثت هذه الورقة في تجارب بعض الدول النامية في مرحلة ما بعد النزاع، والدروس التي يمكن تطبيقها على السياق اليمني، كما تقوم تقييم العوامل التي تؤثر على تطوير القطاع الخاص في اليمن مع مرور الوقت، بما في ذلك التحديات التي تواجه بيئة العلاقات العامة ومحاولات الإصلاح، وغير ذلك من الموضوعات وختمت هذه الورقة بالتوصيات التالية:

يجب أن تكون التدخلات حساسة للنزاعات: لقد أدى النزاع المتعدد الأوجه والمتواصل في اليمن إلى اضعاف سلطة الدولة الرسمية ونشاط القطاع الخاص الرسمي مما سمح بظهور اطراف جديدة في اقتصاد الصراع؛ لذا يجب التحقق من التدخلات المبكرة لضمان عدم تمكينها الجهات المنخرطة في النزاع والمفسدين المحتملين للسلام من الحد من تطوير القطاع الخاص الرسمي وتهديد الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي الشامل؛ ينبغي على الأطراف الدولية التي تتدخل على ارض الواقع انشاء آليه شاملة تشارك فيها الجهات

القاعلة التجارية المحلية بشكل هادف من أجل توفير دعم قوي في تعزيز بناء السلام وتمكين البيئات التجارية الملائمة.

بناء قدرات الأعمال المحلية لتنفيذ البرامج وإيجاد فرص العمل: يجب أن يعمل أصحاب المصلحة لضمان امتلاك الشركات المحلية للأدوات والمهارات اللازمة للاستفادة من التدخلات الدولية، وينبغي أن يشمل ذلك تسهيل نقل المعرفة، وخاصة المعرفة باستخدام التكنولوجيا في الاعمال التجارية، من خلال توفير برامج تعليم وتدريب للقوى العاملة في اليمن.

ينبغي أن يكون القطاع الزراعي هدفا لأي تدخل مبكر: فالزراعة، التي كانت توظف الجزء الأكبر من القوى العاملة اليمنية قبل النزاع، تأثرت بشكل خاص بديناميكيات الصراع في اليمن، ويجب أن تكون هدفا لأي تدخل مبكر لتعزيز الاقتصاد، على سبيل المثال يمكن إنشاء برامج لدعم الأعمال التجارية الصغيرة في الزراعة وتقديم التدريب والمساعدة الفنية للمزارعين وكل من يأمل في إنشاء مشاريع صغيرة ومستدامة ذاتياً.

استهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال: على الجهات الفاعلة الخاصة مساعدة الجهات الرسمية والمانحين الدوليين في تطوير آليات مالية مشتركة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال، كما ينبغي أن تستهدف هذه الإجراءات النساء والشباب على وجه التحديد وأن تساعدهم على بدء الأعمال التجارية نظرا لضعف تمثيل هذه المجموعات في أنشطة القطاع الخاص.

ضمان وصول القطاع الخاص الى التمويل: على المدى القصير ينبغي على جميع أصحاب المصلحة المعنيين دعم العودة الكاملة للقطاع المالي الفعال بما في ذلك تثبيت البنك المركز اليمني؛ على المدى الطويل ينبغي توجيه الجهود لقيادة الإصلاحات في اللوائح البنكية وضمان وجود نصة مناسبة للمستثمرين الأجانب لإنشاء بنوك في البلاد، فضلاً عن تأمين تدفق التحويلات وفي هذا الصدد، ينبغي على الجهات الرسمية إنشاء آلية لضمانات الاستثمار لجذب تحويلات المغتربين اليمنيين للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي الوطني.

يجب أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر ذات الخبرة في اليمن هدفا رئيسيا لجميع أصحاب المصلحة لدفع المزيد من الشمول المالي في جميع انحاء اليمن؛ كما ينبغي تمكين البنوك وشركات التمويل الأصغر في تقديم خدمات مالية للأفراد وخدمات إدارة النقد للشركات الصغيرة علاوة على ذلك ينبغي تعزيز الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول في اليمن لتوسيع نطاق الوصول إلى المقترضين ذوي الدخل المنخفض.

إصلاح بيئة الاعمال: يجب على الجهات الرسمية إنشاء نظام ضريبي مناسب للأعمال، ومؤسسات مكافحة الفساد، وتشجيع الاستثمارات عبر تخفيف بعض اللوائح التي تقيد الاستثمارات الأجنبية وتثبط الشركات الناشئة، على وجه الخصوص، وعلى الجهات الرسمية التعامل و الاستثمار في القطاعات التحويلية مثل النقل والخدمات المالية والاتصالات والسياحة وإنتاج الطاقة وتجهيز الأغذية وتوزيعها.

3.6. مذكرة سياسية اليمن رقم (2) "التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع في اليمن، مايو/2017، ويلغريد انجلك"

ولقد خرجت هذه المذكرة «ورقة السياسات البحثية» إلى عدد من الرسائل والتوصيات تتمثل بالآتي:

- يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي أمرا أساسيا لتحقيق السلام وجني ثماره، فعلى المدى القصير تتمثل التحديات الرئيسية فيما يلي:
  - إعادة بناء الأرصدة الاقتصادية الرئيسية والمؤسسات الاقتصادية الوطنية المركزية، وعلى رأسها الاحتياطات الأجنبية والبنك المركزي، وهي المرتكز للنظام المالي اليمني.
  - استعاده الإيرادات المالية.

- استعادة قطاع النفط والغاز.
- تأسيس نظام المؤسسات المركزية، وخاصة من خلال استعادة نظام الإدارة المالية وآليته الخاصة بالمساءلة اثناء تقديم خدمات إعادة الإعمار واستعادة الخدمات العامة.
- يعتبر استعادة الحد الأدنى من رصيد الاحتياطيات الأجنبية أولوية لتمكين القطاع الخاص من التعافي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ ينبغي أن يصل الحد الأدنى من أرصدة الاحتياطيات الأجنبية المتاحة بداية بما يتناسب مع استعادة الاستقرار الكلي إلى ما يقرب من تغطية واردات البلاد لمدة ثلاثة اشهر والمقدرة بمبلغ 4.5 مليار دولار خلال الفترة التي سبقت اندلاع الصراع.

- أن استعادة عمليات البنك المركزي على الفور يعتبر شرطاً لا غنى عنه للتعافي الاقتصادي واستعادة الاستقرار الكلي؛ وبالتالي يتعين على البنك المركزي أن يكون قادرا على استئناف أداء وظائفه المالية الاعتيادية مجددا والمتمثلة بالآتي :

- تقديم الخدمات كمقرض وملاذا أخيرا للنظام المالي اليمني.
- تحقيق التوازن في السوق الوطنية للمديونية الخاصة والعامة.
- تسهيل التجارة الدولية.
- ضمان استمرارية ومصداقية النظام المالي اليمني.

- أن استعادة التجارة بكامل إمكاناتها وإحياء قطاع النفط والغاز يتطلب تسوية أوضاع الديون الخارجية لتمكين المستثمرين من الوصول إلى التدفقات النقدية؛ فالمتأخرات المتراكمة على التزامات الديون الخارجية تمثل عقبة امام استئناف أنشطة التجارة المعتادة.
- تحتاج اليمن إلى استعادة قاعدة إيراداتها المالية ؛ فمسار إعادة الإعمار والاستقرار والتنمية في اليمن على المدى الفوري إلى المدى المتوسط والبعيد يعتمد على مدى قدرة الجهات الرسمية لزيادة الإيرادات المحلية لتمويل برنامج الانفاق العام، كما أن توفر الموارد الخارجية يلعب دوراً هاما لتحقيق الاستقرار المبكر وتعافي سبل العيش، فضلاً عن ترميم النسيج الاجتماعي والمؤسسي لتحقيق التعافي المستدام.

- تلعب ضرائب التجارة والاستهلاك دوراً هاماً على المدى القصير في تعافي الموارد المالية، فالنظام الضريبي في اليمن لا يمثل مسبقا عقبة امام الجهود الرامية إلى تعزيز تحصيل الإيرادات؛ بيد أن مرحلة ما بعد الصراع تتطلب نوعاً من «الاستجابة الطارئة» الأولية قصيرة الاجل لتمويل ودعم جهود إعادة الإعمار، وفي هذا الصدد، سيكون من الأهمية أن يتم الآتي:

- ترتيب إعادة انشاء الإدارات الضريبية والجمركية بشكل مناسب.
- الحد من التعقيدات الإدارية بما يتيح للجهات الرسمية إعادة الاضطلاع بوظائفها الأساسية دون إعاقة المؤشرات الأولية لتعافي القطاع الخاص.

- تعتمد وتيرة تعافي الإيرادات المالية وعائدات التصدير على المدى المتوسط (6-12 شهراً) على السرعة والعمق اللذين يمكن بهما استعادة قطاع النفط والغاز ،وتعتمد سرعة تعافي إيرادات القدرة الإنتاجية السابقة على:

- سرعة إعادة إشراك المستثمرين.
- الاستخدام الأمثل للاستثمارات المقدمة.
- ظروف الاستثمار المستقبلية المتاحة للقطاع، والتي ستثمر عنها اتفاقية حل الصراع في نهاية المطاف.

- أن بناء الثقة وفعالية أي برنامج إنفاق تتطلب جميعها استعادة العمليات المعتادة للموازنة.
- لن تكون هناك ثقة دون استعادة نزاهة ومصداقية الموازنة ومن اجل بناء الثقة بين الأطراف المعنية واستخدام الموارد المحدودة استخداما فعالا، سيكون من المهم ضمان وجود ضوابط أساسية لمنع

تسرب الأموال، وفي ظل الافتراض بأن أولوية الانفاق ستكون في البداية لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

- إن الالتزام بالشفافة المالية والعمل بها سيمثل أحد الإجراءات الهامة لبناء الثقة.
- إن العملية الأولى لصياغة موازنة ما بعد الطوارئ سوف تكون محدودة بمدى القدرات المتاحة.

3.7. مذكرة سياسية اليمن رقم (3) "جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن، مايو/2017، لورينت غونيت وآخرون"

لقد تناولت هذه المذكرة ما تعرض له القطاع الخاص اليمني حيث أوضحت مدى جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن وختمت المذكرة بعدد من التوصيات التي من شأنها سترفع جاهزية القطاع الخاص وتمكنه من الإسهام بفعالية في أنشطة إعادة الإعمار وخرجت بعدد من التوصيات التي من شأنها ستسرع في إعادة الإعمار وتعافي القطاع الخاص ضمن العناوين التالية:

دور القطاع الخاص في المرونة الاجتماعية والاقتصادية والتعافي:

- يمثل القطاع الخاص في اليمن فرصة هامة أداة لا غنى عنها لدعم عملية التعافي والمرونة الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار اليمن.
- إلى حد ما يمكن قياس قدرة المجتمعات اليمنية على التعافي من آثار الحرب، من خلال حيوية الشركات التجارية المحلية التي توفر السلع والخدمات والوظائف للمجتمع.

توصيات على المدى القصير (3-6 أشهر) وتمثلت في الآتي :

- دعم البنك المركزي اليمني لاستئناف تقديم الدعم للتمويلات التجارية وإذا لزم الامر توفير التمويل التجاري مباشرة لمستوردي المواد الغذائية الأساسية لغرض توفير شراء مخزونات غذائية جديدة من الخارج بصورة مؤقتة وطارئة.
- استعادة ربط النظام المصرفي اليمني ببقية العالم.
- دعم عملية وضع نظام فعال للفحص والتفتيش للسفن المتجهة إلى الموانئ اليمنية عن طريق طرف ثالث وذلك لتسهيل التجارة خلال فترة الصراع والفترة التي ستعقب انتهاء الصراع مباشرة.
- دعم قطاع البناء والتشييد لمساعدته في الحفاظ على المستوى الحالي من القدرة الإنتاجية والتوظيف في قطاع البناء والتشييد والمساعدة على تفادي التضخم في أسعار مواد البناء عند بدء عملية إعادة الإعمار.
- دعم المنشئات التمويل الاصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، بما في ذلك الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، من خلال منح التعافي.

توفير الأسس الاقتصادية التحليلية للسلام: تتمثل في إجراء أعمال تحليلية دون الانتظار حتى تنتهي الصراع بهدف المساهمة بمنظور اقتصادي نحو عملية السلام، وهذا الأمر يكتسب أهمية خاصة لأن استدامة التسوية السلمية ستعتمد جزئيا على استدامة الاستقرار الاقتصادي الذي تقوم عليه وينبغي إدراج خطة تفصيلية أولية للعلاقات التجارية كجزء من خطة السلام المستدام.

توصيات على المدى القصير والمتوسط (6-26 شهر) تمثلت في الآتي:

- توفير ضمانات استثمارية للمساعدة في إدارة راس مال القطاع الخاص لمشاريع البنى التحتية ومشاريع تقديم الخدمات وغيرها من التعاملات التي لن تستمر إلا إذا تم حماية المستثمرين والمقرضين ضد مخاطر محددة.

- تمويل إعادة إعمار البنية التحتية التجارية لإحياء الأنشطة التجارية ومعالجة تدهور الأمن الغذائي.
- إنشاء مؤسسة مشتركة بين القطاع المالي العام والخاص لإعادة الهيكلة بغرض مساعدة السلطات في جهودها لإعادة هيكل القطاع المصرفي، بحيث تشمل اختصاصات هذه المؤسسة ما يلي:

- ضخ رؤوس الأموال في المؤسسات المالية (المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر) التي تعتبر قابلة للاستمرار بهدف استعادة سيولتها وتسريع عملية تعافيها.
- إنشاء نظام لتأمين الودائع لمساعدة البنك المركزي اليمني على استعادة ثقة المواطن في المؤسسات المالية.
- تقديم الدعم الفني للمؤسسات المالية الهشة لتسهيل إعادة هيكلتها، ويمكن أن يشمل ذلك أيضا مساعدة فنية للبنك المركزي اليمني لتسهيل العمليات المعقدة مثل عمليات الإندماج أو تصفية أو انشاء بنك لتحصيل الديون المتعثرة.
- توفير التسهيلات المصرفية الكبيرة (بما في ذلك الضمانات) للوسطاء الماليين المؤهلين (البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ورؤوس الأموال الاستثمارية) من أجل ضخ السيولة وتسهيل استئناف التمويل راس المال للقطاع الخاص.
- تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات المالية لتنفيذ إعادة هيكلة القروض المتعثرة.

3.8. ورقة سياسة "إعادة الإعمار والإصلاح في اليمن، ابريل/2019، توصيات منتدى رواد التنمية"

ومن خلال النقاشات المعمقة التي نفذها منتدى رواد التنمية التي تناولت احتياجات ومتطلبات عملية إعادة الإعمار والإصلاح، وقد اثمرت تلك النقاشات عن عدد من المبادئ الإرشادية والتوصيات التي يمكن الأخذ بها لمباشرة مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في اليمن وتتمثل بالمبادئ التالية:

تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وذلك من خلال تنفيذ التوصيات التالية:

- يوصي بإدراج تدابير لمكافحة التضخم في أي استراتيجية أمن غذائي
- شدد على ضرورة الربط بين تلبية الاحتياجات العاجلة ووضع خطة تضمن النمو الاقتصادي الدائم من وراء أي تدخل انساني، حيث يقترح المنتدى خلق هذا الرابط عبر تشجيع المنظمات الإقليمية والدولية على الاستعانة بالقطاع الخاص اليمني على صعيد استيراد وتوصيل المواد الاغاثية والتنمية.

مواجهة التحديات المالية، وذلك من خلال تنفيذ التوصيات التالية:

- إعادة تشغيل قطاع النفط والغاز.
- يدعو إلى تقديم المساعدات المالية، إلا أنه يحذر من التدفق المفاجئ للمساعدات الخارجية لتغطية أي عجز مالي محتمل، ويشير المنتدى إلى ان المعونات المالية قد تحدث اضطرابات في السوق المالية مثل التضخم والارتفاع الحاد في الأسعار.
- يشدد على ضرورة صرف جميع الرواتب، بما في ذلك رواتب المؤسستين العسكرية والأمنية

توفير الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال التوصيات التالية:

- الحرص على تفضيل قطاع التعليم فإعادة بناء المدارس المتضررة يجب ان يرافقه خطط لاستثمارات أكثر شمولية وجدية في التعليم.
- تأسيس برامج تمكين لإعداد المنقطعين عن الدراسة والطلاب الجامعيين لدخول سوق العمل الإقليمي والمحلي.
- تأسيس برامج دراسات عليا لتحسين قدرات مسؤولي الدولة.

- وضع برامج لتدريب الشباب على المهارات اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج تنموية فعالة.
- تطوير برنامج لبناء السلام يُعنى بمحاربة الأيديولوجيات السلبية والمتطرفة.
- الحرص على اخذ السياق المحلي المجتمعي في اليمن بعين الاعتبار في جميع برامج الحماية الاجتماعية.

دور القطاع الخاص والمؤسسات المحلية في إعادة إنشاء أهم جوانب البنى التحتية، وذلك من خلال التوصيات التالية:

- إعادة التأهيل الكامل للموانئ اليمنية، بما في ذلك المخا وسقطرى والمهرة.
- منح القطاع الخاص في اليمن دورا أساسيا في إعادة تشييد البنية التحتية، ويشدد على عدم اغفال المساهمة المحلية في عملية التعافي وتمكين المساهمين المحليين.
- اشراك القطاع الخاص اليمني في مشاريع إعادة الإعمار.
- الحرص على إعادة الإعمار وبالأخص مصادر الطاقة الكهربائية المتجددة.
- تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في اليمن
- تقسيم عمليات إعادة تأهيل مطارات اليمن إلى مراحل، أولها هو الإصلاحات قصيرة الأمد التي تمكن المطارات من العمل وهذه الإصلاحات يجب العمل بها فوراً.

عدم اهمال صندوق الرعاية الاجتماعية ومشروع الاشغال العمل بالعمل على تقييمهما وتحسينهما على أساس التعامل معهما كشركاء منفذين وخلق الوظائف، وذلك من خلال التوصيات التالية:

- فرض سيادة القانون سيساعد على تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في عملية إعادة الإعمار والإصلاح، وهو ما سيوجد فرص عمل جديدة.
- النظر إلى جهود إعادة الإعمار على أنها أحد آليات دعم النمو الاقتصادي في اليمن.
- محاولة تشجيع الاستثمار الخارجي لفتح أسواق عمل للعاملين اليمنيين .
- إعادة بناء المصانع المتضررة أولوية وذلك لكي يتم احياء دور القطاع الصناعي في اليمن.
- دعم قطاع الزراعة، كون هذا القطاع كان يستوعب 30% من القوة العاملة قبل النزاع.

إشراك المؤسسات اليمنية المحلية وتفعيل دورها، وذلك من خلال التوصيات التالية:

- أن يتم استشارة الشريحة اليمنية المحلية خلال المراحل الأولى من تخطيط إعادة الإعمار، والعمل على استيعاب الجميع.
- أهمية نزع سمة المركزية من عملية التعافي وإعادة الإعمار، وتفعيل دور السلطات المحلية في عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ.
- العمل على تقسيم جهود إعادة الإعمار على أساس المنطقة الجغرافية ونوع التدخل، فيتم تصنيف التدخل على أساس وطني أو محلي او نوع هذا التدخل هل هو إغاثي أو إصلاحي أو تنموي.
- العمل على توفير خدمات الكهرباء لإعادة الإعمار.
- منح السلطات المحلية مسئولية تصميم وقيادة مشاريعها الخاصة بإعادة الإعمار.

إعادة بناء مؤسسات الدولة وحكم القانون، وذلك من خلال التوصيات التالية:

- ضرورة أن تمنح جهود إعادة الاعمار والإصلاح الأولوية لإعادة بناء مؤسسات الخدمات العامة، وتحسين الإدارة العامة والإدارة المالية، وإعادة تأهيل الجهازين الأمني والقضائي.

- وجوب اشتمال عملية إعادة الاعمار على إصلاحات سياسية تتواكب مع وجود محددات قانونية ملزمة في سبيل بناء الثقة في هذه العملية ويشدد على الحاجة لتنفيذ تدابير متينة وترتيبات مؤسساتية للحد من ممارسات الفساد خلال جهود الإصلاح وإعادة الإعمار.
- توفير إطارا عملياً لضمان حسن تصميمها وتبنيها وتنفيذها لعمليات إعادة الإعمار.
- وضع خطط لا تغفل خصوصية النزاع لتفادي التوترات التي من شأنها ان تزيد الامر تعقيدا.
- تأسيس مكتب للإشراف على جهود التعافي وإعادة الإعمار وأن يقوم بإدارة التمويل وتنسيق السياسات المختلفة بين المانحين، وبتأسيس هذا المكتب يتم تحديد أدوار المشاركين اليمنيين والمانحين الدوليين بدقة وبوضوح.
- وضع آلية للإشراف ومكافحة الفساد بالتوازي مع عملية التعافي وإعادة الإعمار.

3.9. دراسة في مجلة "التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وبناء السلام المستدام في اليمن، أغسطس/2020، وزارة التخطيط والتعاون الدولي"

تناول هذا الإصدار موضوع الدراسة من خلال خمس محاور تناول المحور الأول التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب والصراع (تقدير الخسائر والاضرار)، وتناول المحور الثاني الإنعاش والتعافي الاجتماعي، وتناول المحول الثالث الإنعاش والتعافي الاقتصادي، وتناول المحور الرابع أولويات التعافي وإعادة الإعمار لقطاعات البنية التحتية، اما المحور الخامس تناول إعادة البناء المؤسسي وبناء السلام والاجتماعي؛ وقد تم التركيز على مرحلة الإنعاش والتعافي كونها تسبق مرحلة إعادة الإعمار وسنتعرض نتائج هذه الدراسة حسب محاورها ابتداء من المحور الثاني:

3.9.1. الإنعاش والتعافي الاجتماعي

ويتم الإنعاش والتعافي الاجتماعي من خلال:

اولاً: الحد من الفقر وتعزيز سبل كسب العيش ومواجهة إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتتمثل أهداف الإنعاش والتعافي للحد من الفقر من خلال:

- دعم العمل المؤسسي والاستراتيجي، وذلك من خلال الأولويات التي تتمثل بدعم تأسيس قاعدة بيانات شاملة تنبني على المسح الاجتماعي والاقتصادي لميزانية الاسرة؛ ودعم الجهود الوطنية في إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتخفيف من الفقر في اليمن؛ وتأسيس نظام مستدام لمواجهة الفقر واحتمالاته في المستقبل؛ وإنشاء نظم شاملة لرصد وتقييم أوضاع الفقر والاستعداد لآثار التغييرات المناخية.
- تعزيز سياسات متعددة القطاعات لصالح الفقراء، وذلك من خلال دعم الحماية الاجتماعية والزراعة والصيد لكسر حلقة الفقر؛ وبناء نظام حماية اجتماعية شاملة ومراعية للتغذية؛ دعم برامج ومبادرات توفير فرص عمل لائقة؛ والتركيز على صغار المزارعين والصيادين والاستجابة لأولويات المديريات؛ ودعم أصحاب المشروعات الشباب في مجال الزراعة لتعزيز النمو الاقتصادي لدعم واستثمار الوظائف وتنمية المهارات.

تتمثل أهداف الإنعاش والتعافي لتعزيز سبل كسب العيش من خلال:

- توفير سبل العيش وفرص التمكين الاقتصادي والخدمات متعددة القطاعات لجميع فئات السكان.

- تحسين سبل العيش المجتمعية والأصول الإنتاجية والأمن الغذائي لتعزيز المرونة والاعتماد على الذات.
- دعم المجتمعات الضعيفة بالطاقة الشمسية من أجل فرص كسب العيش المستدام وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية.
- تأهيل وترميم البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بدعم لجان تنمية المجتمعات المحلية.
- إيجاد فرص عمل مؤقتة من خلال مشاريع التنمية المجتمعية.
- تأسيس منشآت في شتى القطاعات الفرعية عبر لجان التنمية المجتمعية.
- تحسين فرص سبل كسب العيش للنساء والشباب من خلال برامج النقد مقابل العمل.
- خلق فرص عمل من خلال دراسات سوق العمل والتدريب على المهارات، وخصوصاً بين النساء.
- تأسيس منشآت صغيرة من خلال التدريب على الأعمال وتوفير مستلزمات تأسيسها.

تتمثل أهداف الإنعاش والتعافي لمواجهة إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال:

- الحد من العوامل المباشرة لاستمرار تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وذلك من خلال دعم استئناف دفع المرتبات لموظفي الخدمة بصورة مستدامة في جميع أنحاء البلاد وفق اتفاق استكهولم؛ دعم توفير القدرة على الوصول إلى الغذاء؛ دعم توسيع برامج النقد مقابل العمل وبرامج المساعدات الغذائية مقابل تنمية الأصول.
- تعزيز مجالات الأمن الغذائي وإنتاج الغذاء، من خلال دعم برامج مساعدة الفئات الأكثر تضرراً من استمرار الصراع؛ ودعم توفير الوقود بصورة مستدامة، وإعادة تشغيل الطاقة الكهربائية ودعم توفير أنظمة الطاقة الشمسية بأسعار ميسورة من اجل أنظمة الري الزراعية؛ دعم تعافي أسواق المدخلات والمنتجات الزراعية والحيوانية والصيد وتقديم الخدمات اللازمة والمواد الأولية ودعم مجالات التسويق والدعم الاستثماري؛ استمرار دعم النازحين والعمل على توفير المعالجات لعودتهم وبناء الأصول والإنتاج.

ثانياً: الإنعاش والتعافي في قطاعات التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية (الصحة – التعليم – الحماية الاجتماعية)

وتتمثل أهداف الإنعاش والتعافي في القطاع الصحي، من خلال:

- العمل على استمرار وتوسيع الجهود الخاصة بتعميق التدخلات الطارئة في مجال الصحة الإنجابية والأمومة والطفولة عبر المؤسسات الصحية الوطنية وبالشراكة مع المنظمات الأممية؛ والوقاية من إنتشار الكوليرا والدفتيريا، والأمراض المنقولة والسيطرة عليها؛ تقديم خدمات الرعاية الحصة الأولية الأساسية على مستوى مراكز الرعاية الصحية الأولية.
- إعداد آلية سريعة ومناسبة لصرف مرتبات العاملين في القطاع الصحي وتوفير الحوافز المالية المجزية.
- ضمان توفير التمويل لتغطية النفقات التشغيلية للخدمات الصحية، والعمل على رفع قدرة العامليين الصحيين.
- دعم إعادة تأهيل المرافق الصحية.
- توفير المستلزمات الطبية والأدوية والخدمات الصحية المتنقلة للنازحين.

تتمثل أهداف الإنعاش والتعافي في القطاع التعليمي، من خلال:

ضمان بقاء المدارس مفتوحة لاستمرار العملية التعليمة، من خلال صرف بدلات للمعلمين المنقطعة رواتبهم؛ وتقديم وجبات مدرسية للبنين والبنات؛ وإنشاء فصول دراسية للتعلم المؤقت للأطفال النازحين؛ وتوزيع مواد نظافة وأثاث وكتب ومستلزمات للمدارس المستهدفة؛ توفير برامج متخصصة تتمحور حول الطفل في المناطق المتضررة بشدة؛ المساعدة في تمويل طباعة الكتاب المدرسي وإجراء الامتحانات الوطنية؛ تقديم الدعم النفسي والعاطفي للطلاب مما يتطلب بناء قدرات المعلمين على تقديم مثل هذا الدعم.

إعادة تأهيل المدارس المتضررة والمدمرة من خلال ترميم المباني بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة؛ تدريب كادر التعليم المتخصص على جمع البيانات في حالات الطوارئ وتحليلها؛ تقديم المساندة الفنية والمالية لتطوير القدرات المؤسسية على المدارس والمرافق التعليمية.

تتمثل أهداف الإنعاش والتعافي لتحقيق الحماية الاجتماعية في الآتي:

- التركيز على تأسيس نظام شامل ومستدام للحماية الاجتماعية.
- تعزيز قدرات صندوق الرعاية الاجتماعية.
- وضع تدخلات ذات أولوية في الأمد القصير لمساندة القدرة على التكيف واستئناف وتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية.
- تصميم وتنفيذ برنامج للحماية الاجتماعية تعزز برامج ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والاصغر.
- تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة ذات القدرات الإنتاجية في مجالي الزراعة والصيد.
- دعم برامج الحماية الاجتماعية للأسر المحرومة.

3.9.2. الإنعاش والتعافي الاقتصادي

اولاً: استقرار الاقتصادي الكلي: استقرار المالية العامة، الاستقرار النقدي (سعر الصرف، والاسعار)

تتمثل أهداف الإنعاش والتعافي في المالية العامة، من خلال الآتي:

- تنمية الإيرادات العامة وخصوصا الضريبية بما يضمن تقليل الاعتماد على التمويل التضخمي والتمويل من الإيرادات النفطية على المدى الطويل.
- السيطرة على عجز الموازنة العامة عند الحدود المقبولة اقتصاديا.
- رفع كفاءة تخصيص الانفاق العام، بما يكفل رفع نسبة الانفاق الاستثماري.
- تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية واختيار اقلها كلفة اقتصادية ومالية واجتماعية.

تتمثل أهداف الإنعاش والتعافي في الاستقرار النقدي، من خلال :

استقرار سعر الصرف والتعافي للعملة الوطنية من خلال: دعم جهود السلام المستدام المفضي إلى الاستقرار الأمني والسياسي الدائمين وعودة الحياة إلى نصابها ومجراها الطبيعي؛ والعمل وفق آلية محدد من شأنها تحقق التنسيق والتكامل بين السياسات الاقتصادية؛ وإعداد خطة أو استراتيجية لتنمية وتنويع الصادرات غير النفطية وتعزيز قدرتها التنافسية؛ استقطاب مدخرات المغتربين اليمنيين إلى الداخل؛ التفاوض مع المجتمع الدولي لدعم العملة الوطنية سواء عن طريق الودائع في البنك المركزي أو الإعفاء من الديون السابقة أو فوائدها أو تأجيل السداد مع عدم احتساب فوائد للفترة المقبلة.

استقرار الأسعار من خلال : دراسة الاختناقات المسببة لارتفاع أسعار السلع الأساسية ومعالجتها؛ تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار والرقابة على أسعار السلع الأساسية، تنفيذ الإعفاءات الضريبية على المدخلات

الزراعية والطاقة المتجددة والمنشئات الصغيرة والاصغر، تطوير آليات الوصول للمحافظات بديناميكية عالية ومتابعة ضمان إيصال المواد الأساسية الغذائية اليها؛ تأمين زيادة رفع نسبة المخزون الاستراتيجي السلعي لمادتي القمح والدقيق في كل محافظة على حدة؛ تفعيل أنشطة دورية في حماية المستهلك والرقابة التموينية والسعرية على السلع؛ تخفيض عجز الموازنة إلى الحدود الآمنة وتمويله من مصادر حقيقية.

التشغيل وتوفير فرص عمل والحد من البطالة.

تحفيز النمو في القطاعات الإنتاجية (القطاع النفطية والقطاعات غير النفطية وقطاع الزراعة والصيد وقطاع الصناعة والخدمات).

3.9.3. أولويات التعافي وإعادة الاعمار لقطاعات البنية التحتية، وتتمثل بالقطاعات التالية:

- قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
- قطاع الطاقة
- قطاع النقل.
- قطاع المياه والصرف الصحي.
- قطاع الإسكان.

3.9.4. إعادة البناء المؤسسي وبناء السلام الاجتماعي

اولاً: العناصر الأساسية للبناء المؤسسي باعتباره شرط لازما للشروع في إعادة بناء البنى التحتية والإنتاجية والخدمية وتتمثل بالآتي:

- صياغة عقد اجتماعي واقتصادي ومؤسسي جديد (دستور) يركز في بعده المؤسسي والاقتصادي على تعزيز الثقة لدى المواطنين بالدولة ومؤسساتها وحماية الفئات الأكثر ضعاف في المجتمع، وإيجاد مناخ استثماري ملائم لتوجهات القطاع الخاص وداعم له بصورة تسهم في تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وزيادة دورهما الاقتصادي والاجتماعي.
- الشمولية في إعادة البناء المؤسسي، بمعنى التركيز على إعادة بناء المؤسسات الحكومية بشقيها المادي والبشري والتركيز على إعادة بناء القدرات.
- تجاوز إخفاقات التجارب السابقة لإعادة الإعمار في اليمن.

ثانياً: المتطلبات الداعمة لإعادة البناء المؤسسي وبناء السلام الاجتماعي، وتتمثل بالآتي:

- التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستدام ينهي حالة الصراع والحرب ويعيد الأمور إلى نصابها ويضع معالجات لكل التحديات والاشكالات وخاصة الناتجة عن تداعيات الصراع ويلغي كل المظاهر المسلحة وعلى النحو الذي يجعل السلاح المتوسط والثقيل حصريا بيد الدولة، مع تنظيم حيازة وحمل السلاح الشخصي.
- اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية والمؤسسية لتحقيق العدالة الانتقالية وضمان حماية حرية حقوق الانسان.
- تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال خلف الفرص الاقتصادية المنصفة لجميع المناطق اليمنية وبصورة تسهم في خلق فرص العمل اللائقة للجميع والتركيز على الأشخاص والفئات والمناطق

الأكثر تأثرا وضعفا، تساعد في الحد من الفقر والتهميش للفئات او المناطق كونها ستمثل بؤرا جديدة للصراع.

- والعمل على تحسين الإدارة العامة ، وإعادة بناء وإعمار كافة المؤسسات الخدمية والإنتاجية بما ينهض بمتطلبات المرحلة .
- ضرورة تبني اجندة للإصلاح السياسي والاقتصادي لمعالجة الاختلالات في بنيان الدولة اليمنية، والاتفاق على الأولويات الاقتصادية للحكومات القادمة، وبالأخص في جانب السياسات الاقتصادية الكلية التي تعزز النمو الاقتصادي وتعمل على توفير السلع والخدمات الأساسية.

الدراسة الميدانية :

4. نتائج الدراسة الميدانية

بعد تحليل نتائج استجابات عينة الدراسة في المجموعات البؤرية حول المفاهيم الرئيسية للكوارث وإعادة الإعمار ،وتجارب ومبادرات إعادة الإعمار في اليمن ، بجانب استعراض أبرز ما خرجت به الدراسات السابقة حول موضوع إعادة الإعمار في اليمن، توزعت استجابة عينة البحث حول استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن ضمن ثلاثة مراحل من حيث التنفيذ، وتتمثل باستراتيجيات مرحلة ما قبل انتهاء النزاع (المرحلة الحالية) ويستمر العمل بها الى ان ينتهي الصراع ، ثم تليها استراتيجيات مرحلة بعد انتهاء النزاع مباشرة (استراتيجيات التعافي) ويمتد مرحلة تنفيذها من 6 أشهر إلى سنة على الاكثر، ومرحلة إعادة الإعمار (استراتيجيات إعادة الإعمار) ويبدأ تنفيذها بعد مرحلة التعافي مباشرة اي بعد انهاء النزاع مباشرة، وقبل الدخول في سرد هذه الاستراتيجيات ، نستعرض نتائج نقاش افراد عينة البحث حول الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة عمليات إعادة الإعمار ضمن مراحلها الثلاث في اليمن ، وهي كما يلي :

4.1. الهيئة العليا لإدارة عمليات الاعمار في اليمن.

إن الهدف من انشاء هذه الهيئة هو اعداد استراتيجيات إعادة الإعمار والاشراف على تنفيذها في مختلف المراحل الزمنية وتهتم بإعداد الاستراتيجيات والتنظيم، والإشراف على تطبيق هذه الاستراتيجيات وتعديلها، وتتولى أيضا مسئولية التقييم والمتابعة والحشد المحلي والوطني والدولي لعمليات تنفيذه هذه الاستراتيجيات والتمويل لها وأن تتمتع هذه الهيئة بالخصائص التالية:

- أن يتم إنشاءها بمرسوم رئاسي وذات استقلال إداري ومؤسسي.
- يجب أن تحدد سلطات هذه الهيئة بشكل واضح ويصادق مجلس النواب على سلطاته.
- تتكون هذه الهيئة من وحدات فرعية تتمثل بوحدة التخطيط ووضع الاستراتيجيات، وحدة التنسيق العلاقات العامة، ووحدة المراقبة والتقييم، وحدة الشئون القانونية، وحدة الإدارة المالية.
- يجب أن يكون للهيئة العليا بروتكولات واضحة ومرنة ومشجعة مع الشركاء والمانحين.
- يجب إنشاء صندوق مركزي لإعادة الإعمار في اليمن يتم إدارته بالمشاركة مع الجهات المانحة بحسب الاتفاقات والتدخلات المبرمة مع تلك الجهات وتتولى الإدارة المالية الاشراف على الصندوق بحسب اللوائح والقوانين الضابطة والمحققة للنزاهة والشفافية.
- يجب أن يكون للهيئة العليا لإدارة الإعمار مرونة وسلسلة في الإجراءات بعيداً عن التعقيدات الراديكالية في المؤسسات الحكومية.
- يتولى تنفيذ عمليات الإعمار هيئات مستقلة تنتشر في مختلف ربوع اليمن حاصلة على مصادقة الهيئة العليا لإعادة الإعمار بحسب اللوائح والتشريعات الضابطة والضامنة التي تؤكد قدرة هذه الهيئات بتنفيذ العمليات المناط بها.

- الهيئة العليا لإعادة الإعمار ليست معنية بتوفير رواتب موظفين المكاتب الفرعية المصادقة من قبلها.
- ترتبط المجالس المحلية بالهيئة العليا لإعادة الإعمار من خلال مكاتب أو وحدات الإعمار المحلية تعتمد من خلال مصادقة المجلس ومصادقة الهيئة العليا على حد سواء وتكون ضمن طائلة التشريعات النافذة للهيئة العليا وتتمتع باستقلال إداري وصلاحيات نافذه ضمن إطار اختصاصها بعيد عن تأثير المجلس المحلي.
- من أجل تشجيع التعاون الأهلي يتم عمل صناديق مالية محلية مستقلة وتحظى بالدعم من قبل الهيئة العليا لإعادة الإعمار ويخضع للقوانين والتشريعات الضامنة والمحققة للنزاهة والشفافية، الأمر الذي سيشجع المبادرات على أوسع مستوى في القرى والأرياف.
- يحق للمانحين الدوليين عمل هيئات محلية مستقلة لإعادة الإعمار في اليمن مصرح ومرخص من قبل الهيئة العليا لإعادة الإعمار في اليمن، وأن تعمل وفق أطر قانونية واضحة بما يحفظ سيادة الدولة وحفظ السلم الاجتماعي، وأن تمر التمويلات الخاصة بهم عبر الصندوق المركزي لهيئة إعادة الإعمار في اليمن، وأن يسهم الشريك صاحب الهيئة المحلية بنسبة لا تقل عن 50% في تمويل مشروعات الهيئة العليا لإعادة الإعمار بصفة عامة مالم يكن هناك استثناء بحسب العقد المبرم مع الهيئة العليا لإعادة الإعمار.
- تقوم الهيئة العليا لإعادة الإعمار بعمل تقرير اسبوعي محدث عن سير أنشطة الإعمار في اليمن ويشارك على المستوى المحلي والدولي من أجل المراقبة المجتمعية ومن أجل الحشد وخلق نماذج النجاح.
- تقوم الهيئة العليا بالكشف عن أي عمليات فساد بالوثائق والأدلة وإحالة القضايا إلى المحاكم المدنية المحلية في المحافظات أو المديريات التي تقع ضمن دائرة الاختصاص، بما يضمن خلق الثقة لدى الناس، الأمر الذي سيجعل منهم رافد قوي وفعال في إعادة الإعمار الذاتي.
- النتائج الميدانية وفقاً لهدف الدراسة : تحديد الاستراتيجيات المناسبة لإعادة الاعمار في اليمن.

4.2. الاستراتيجيات المقترحة لإعادة الاعمار في اليمن:

أن اليمن بحاجة إلى استراتيجيات للإعمار تتضمن مجموعة من المبادئ وهي : أن تكون وقائية، شاملة ،وتمثل جزء من خطط التطوير المستقبل، ومرنة ، وتحقق الاستدامة، وقد توصلت نتائج الدارسة إلى ضرورة العمل ضمن ثلاث مراحل وهي :

4.2.1. المرحلة الأولى تتضمن **استراتيجيات مرحلة ما قبل انتهاء النزاع (المرحلة الحالية):**

تعتبر هذه مرحلة جمع المعلومات ووضع التوقعات والسيناريوهات المحتملة، وبناء على هذه المعلومات سيتم وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات وتوزيع الأدوار للاستعداد والوقاية والتخفيف من أثر الكارثة أو الصراع وستتوزع الاستراتيجيات وفق هذه الإجراءات كما الآتي:

الاستراتيجيات الوقائية:

هي استراتيجيات تهتم بمنع نشوب بؤر جديدة للصراع أو الكوارث وفي ذات الوقت تسعى إلى تحقيق دعم بناء السلام وإنهاء النزاع وتتمثل بالآتي:

استراتيجية تعزيز السلم الاجتماعي: وذلك من خلال تبني أنشطة تشجع مبادرات السلام والتعايش والقبول بالآخر، ويتم استهداف المناطق ذات الحساسية وذات التوتر المجتمعي وتعزيز القناعة لدى المجتمع ونخبه بمخاطر استمرار النزاع والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتنمر على الفئات الضعيفة والمهمشة.

استراتيجية بناء السلام: تتم من خلال دعم مبادرات الصلح بين الأطراف المختلفة المتنازعة وأن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة يعيش فيها الجميع، وفي ذات الوقت تسعى إلى دور القضاء والنظام العدلي في اليمن.

استراتيجية المواجهة: وذلك من خلال تجهيز المجتمعات المتوقع تعرضها لكوارث بيئية أو صحية أو غير ذلك من الكوارث أو حتى نزاع بالوسائل اللازمة التي تمكن السكان من مواجهة هذه التهديدات وتحقق لهم النجاة والسلامة.

استراتيجية دعم الاستقرار: وذلك من خلال تحقيق الاستقرار بمختلف نواحيه الاقتصادي والأمني والبيئي والسياسي من خلال ضبط أسعار العملة ودعم استمرار أنشطة البنك المركزي وعودة الحكومة ومزاولة أنشطتها والحفاظ على استمرار الخدمات الشغالة والحيلولة دون توقفها، والحرص على عدم تدهور الأوضاع والبقاء عند الوضع الحالي في أسوأ الحالات ما لم يكن في الإمكان القيام بالتحسين

استراتيجية الأمن الغذائي: وذلك من خلال الحرص على توفير مخزون سلعي من المواد الغذائية الأساسية تلبي احتياجات السكان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل وينبغي اشراك وتشجيع القطاع الخاص ومنحه التسهيلات والحوافز.

استراتيجية إشراك المجتمع في الأمن: وذلك من خلال تشجيع مبادرة المناصرة المجتمعية في مكافحة الجريمة وأن المواطن شريك وصانع أساسي للأمن.

وفي الشكل المجاور نجد أن الأهمية النسبية لاستراتيجية[1] «درجة الأهمية لهذه الاستراتيجية» دعم الاستقرار تساوي 95%، وفي المرتبة الثانية أتت استراتيجية بناء السلام بأهمية نسبية بلغت 91%، اما استراتيجية المواجه واستراتيجية إشراك المجتمع في الامن مثلتا 84% لكل منها، وبلغت الأهمية النسبية الاستراتيجية الامن الغذائي 82%، اما استراتيجية تعزيز السلم الاجتماعي حصلت على 78% من حيث اهمتها النسبية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ من الشكل أدنى أن جميع الاستراتيجيات الوقائية تقع في حدود فترة الاستجابة مهمة جداً عدا استراتيجية تعزيز السلم الاجتماعي فهي تقع ضمن فترة

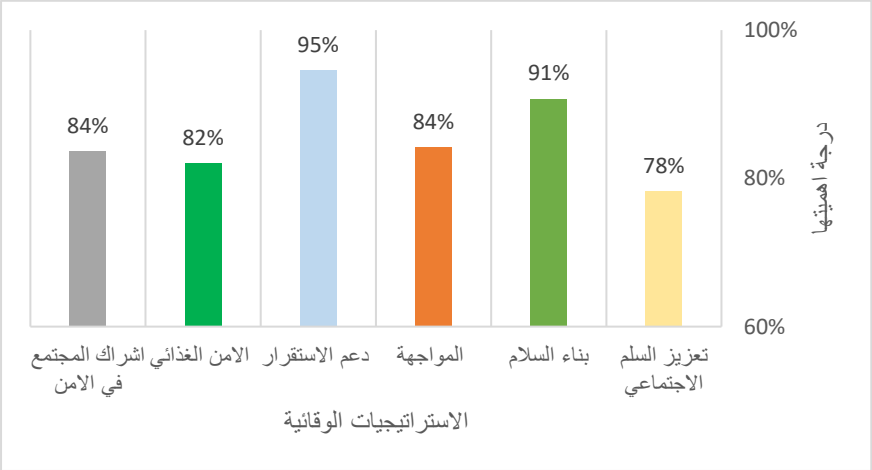

شكل 5: الاهمية النسبية للاستراتيجيات الوقائية

[1]- لقد بلغ عدد أعضاء عينه الدراسة المشاركين في جميع المجموعات البؤرية 46 عضوا

الاستجابة مهمة بحسب إجماع جميع الحلقات البؤرية المركزة

شكل 6: درجة الاهمية الاستراتيجيات الوقائية وفق بدائل استجابة عينه الدراسة

والجدول التالي يستعرض الأهمية النسبية للاستراتيجيات الوقائية حسب المحافظات التي التطبيق فيها[1]

جدول 2: الاهمية النسبية للاستراتيجيات الوقائية حسب المحافظات

#	الاستراتيجيات الوقائية	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	تعزيز السلم الاجتماعي	75%	78%	81%	78%
2	بناء السلام	85%	95%	92%	91%
3	المواجهة	87%	82%	84%	84%
4	دعم الاستقرار	93%	95%	95%	95%
5	الامن الغذائي	82%	75%	89%	82%
6	اشراك المجتمع في الامن	72%	90%	89%	84%

استراتيجيات التخفيف:

[1] انظر الملحق للاطلاع على البيانات الأولية لعينه الدراسة الخاصة بالاستراتيجيات الوقائية

هي استراتيجيات تهتم بالتقليل من أثر الصراع او الكوارث على المواطنين والمجتمع والدولة بشكل عام وتتمثل بالآتي:

استراتيجية اغاثية: وذلك من خلال حشد الجهود الإنسانية في دعم المجتمعات المتضررة والضعيفة والهشة، والنازحين في الجوانب الغذائية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية.

استراتيجية تعزيز الثقة: وتتمثل في حشد الجهود والشراكة مع المنظمات الدولية والشخصيات النافذة للقيام بمبادرات تحيد المدنيين ومبادرات الافراج وتبادل الاسرى، ومبادرات لخلق مبادئ مشتركة تؤمن بها جميع الأطراف بعدم استهداف المواطنين والبنى التحتية وفقا للقانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف).

استراتيجية تفعيل مؤسسات الدولة: وذلك من خلال تسخير الإمكانات وتمكين المؤسسات الحكومية من العودة الى ارض الوطن؛ فاذا كانت الحكومة بمؤسساتها غير مستقرة فلا يمكنها أن تحقق الاستقرار لمواطنيها، ويتضمن ذلك عودة مجلس النواب، وأيضا تمكين الدولة من تصدير النفط والغاز وتحصيل الموارد المختلفة.

استراتيجية إعمار طارئة: وتنفذ في المناطق المستقرة ويتم إعمار وتأهيل المرافق الضرورية والتي تمثل أولوية ملحة وبتأهيلها سيكون لها تأثير إيجابي مباشر وسريع.

استراتيجية تحفيز القطاع الخاص: ويتم ذلك من خلال تبني مبادرات تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص مثل تسهيل تدفق البضائع ومرونة حركة النقل الداخلي ويتم تبنى هذه المبادرات من قبل جميع أطراف النزاع، وأيضا فتح الموانئ وتأهيلها.

وفي الشكل المجاور نجد أن الأهمية النسبية لاستراتيجية[1] «درجة الأهمية لهذه الاستراتيجية» دعم تفعيل مؤسسات الدولة 94%، وفي المرتبة الثانية أتت استراتيجية تعزيز الثقة بأهمية نسبية بلغت 85%، اما استراتيجية الاغاثة قد اتت 84%، وبلغت الأهمية النسبية لاستراتيجية اعادة الاعمار الطارئة 78%، وأخيرا أتت استراتيجية تحفيز القطاع بأهمية نسبية بلغت 65% 78 هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نلاحظ من الشكل أدنى ان الاستراتيجية الاغاثية واستراتيجية تعزيز الثقة واستراتيجية تفعل مؤسسات الدولة تقع ضمن الاستجابة مهمة جداً، اما استراتيجية الإعمار الطارئة واستراتيجية تحفيز القطاع الخاص تقع ضمن الاستجابة المهمة بحسب اجماع جميع الحلقات البؤرية.

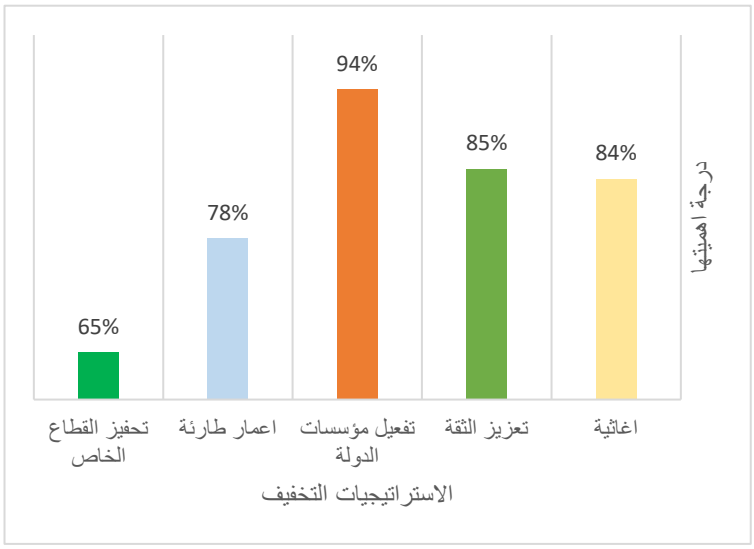

شكل 7: الاهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف

[1]- لقد بلغ عدد عينه الدراسة المشاركين في جميع المجموعات البؤرية 46 عضوا

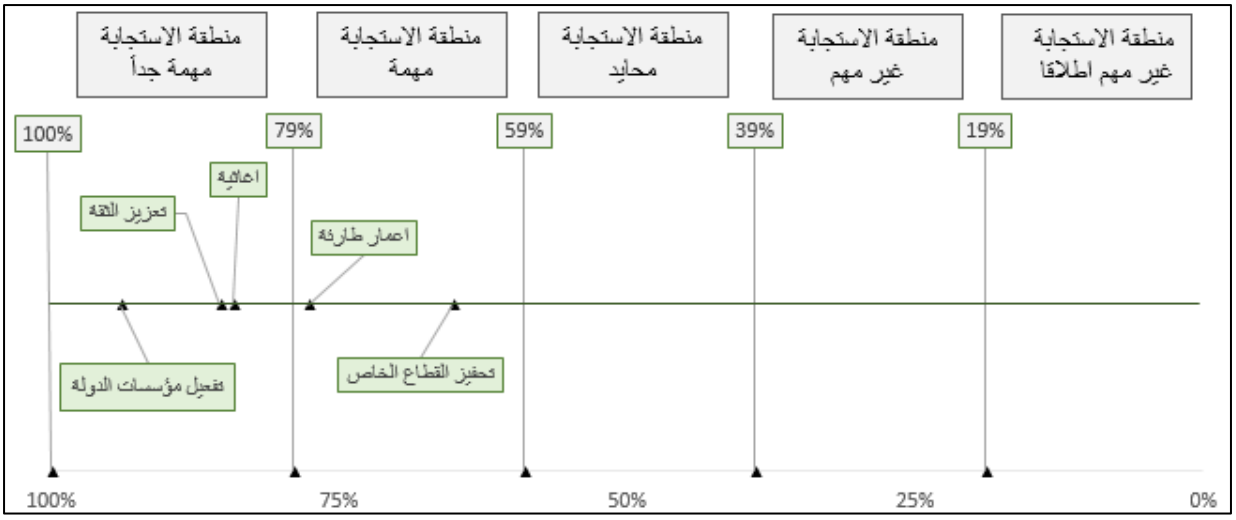

شكل 8: درجة الاهمية الاستراتيجيات التخفيف وفق بدائل استجابة عينه الدراسة

والجدول التالي يستعرض الأهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف حسب المحافظات التي تم التطبيق فيها[1]

جدول 3: الاهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف حسب المحافظات

#	استراتيجيات التخفيف	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	اغاثية	87%	82%	84%	84%
2	تعزيز الثقة	83%	88%	84%	85%
3	تفعيل مؤسسات الدولة	97%	95%	91%	94%
4	اعمار طارئة	85%	77%	72%	78%
5	تحفيز القطاع الخاص	63%	63%	69%	65%

استراتيجيات للاستجابة الطارئة:

هي استراتيجيات تهتم بالاستجابة السريعة والمنظمة في حال حدوث الكوارث الطارئة والاحداث المفاجئة الغير متوقعة أو طارئة ومنها :

استراتيجية الطوارئ الاغاثية: وفقا لهذا الاستراتيجية يتم التدخل لأغراض الإغاثة الطارئة للأحداث السيئة التي قد تحصل بشكل مفاجئ ويتم تفعيل العمل بها في حال حدث زلزال او فيضانات أو اوبئة في منطقة ماء، او حرائق وعليها ينبغي ان تكون الهيئة العليا لإعادة الإعمار لديها الإمكانات والموارد المالية اللازمة والصلاحيات في الشروع المباشر والسريع في إجراءات الإنقاذ والاسعاف.

[1] انظر الملحق للاطلاع على البيانات الأولية لعينه الدراسة الخاصة باستراتيجيات التخفيف

وكما نلاحظ من الشكل التوضيح أدنى أن الأهمية النسبية لهذه الاستراتيجية 74% وهي تقع ضمن حدود الاستجابة مهمة بحسب اجماع جميع الحلقات البؤرية المركزة

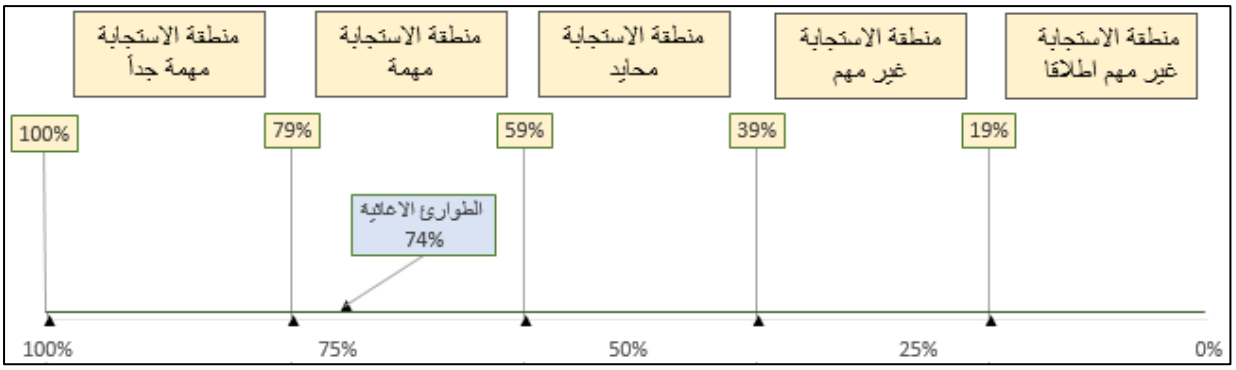

شكل 9: درجة الاهمية الاستراتيجيات الطوارئ وفق بدائل استجابة عينه الدراسة

والجدول التالي يستعرض الأهمية النسبية لاستراتيجيات التخفيف حسب المحافظات التي تم التطبيق فيها[1]

جدول 4: : الاهمية النسبية لاستراتيجيات الطوارئ حسب المحافظات

#	استراتيجيات الطوارئ	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	استراتيجية الطوارئ الاغاثية	75%	72%	77%	74%

4.2.2. استراتيجيات ما بعد النزاع مباشرة (مرحلة التعافي).

تسعى هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق التعافي وهي المرحلة التي تسبق عمليات إعادة الإعمار فخلالها يتم عودة النازحين وتتوقف الأعمال الحربية وتفتح الطرقات ويتم الافراج عن الاسرى.. الخ، وتمثل استراتيجيات هذه المرحلة ركيزة أساسية للدخول في عملية الإعمار وهي :

استراتيجية بناء السلام: يبدأ تفعيل هذه الاستراتيجية فور انتهاء الصراع مباشرة ومن خلالها يتم تنفيذ مبادرات متنوعة توعي الناس بأهمية السلام وتقبل الاخر وتوضح لهم بشاعة الحرب وآثارها، وأيضا تسعى هذه الاستراتيجية إلى دعم الدولة في إيجاد اطر قانونية تجرم اعمال العنف، ومبادرات تشجع الناس في التخلص من الأسلحة.

استراتيجية العدالة الاجتماعية: خلال هذه المرحلة يجب تبني مبادرات المصالحة بشتى أنواعها وإرضاء المظلومين وتطيبهم نفوسهم وأن تعتبر تضحياتهم من أجل الوطن وأن يحظوا بالتكريم والتعويض والعمل على تخفيف حده الاختلافات وخلق أرضية مشتركة وأيضا تشجيع المبادرات الإعلامية الشاملة التي تعزز هذه المرحلة والتصدي وتجريم كل عمل من شأنه يثير الضغينة أو التنمر الفردي أو الفئوي او المذهبي.

استراتيجية العودة إلى المنزل: وتسعى هذه الاستراتيجية إلى إنهاء جميع مخيمات النزوح وأماكن الإيواء المختلفة كالمدارس أو المرافق الحكومية وذلك من خلال حصر جميع تجمعات النازحين وتوفير لهم

[1] انظر الملحق للاطلاع على البيانات الأولية لعينه الدراسة الخاصة باستراتيجيات الطوارئ

الاحتياجات اللازمة (تعويضهم وبناء منازلهم المدمرة وإعادة تأهيلها وحوافز مالية للتأقلم عند العودة) التي تمكنهم من العودة إلى قراهم ومدنهم التي أتوا منها قبل الصراع.

استراتيجية التعمير الطارئ: من خلال هذه الاستراتيجية يتم التعاقد باتباع نهج المقاولين وبعد تحديد الاحتياجات بحسب الأولويات الطارئة الشروع في التعمير من قبل شركات كبيرة سواء محلية أو دولية ويتم استهداف الطرقات الحيوية والمدارس والموانئ والمطارات وقطاعات البنية التحتية الأساسية كهرباء وماء وصحة الخ، لأن اعمار هذه القطاعات ستعتبر ركيزة أساسية لمرحلة الإعمار الشامل.

استراتيجية لا للجوع لا للمرض: من خلال هذه الاستراتيجية يتم الاستمرار بأنشطة الإغاثة الغذائية للمجتمعات الضعيفة والمعدمة وتوسيع انتشار الخدمات الصحية المتنقلة وإيجاد مشاريع كثيفة العمالة واعتماد استراتيجية النقد مقابل العمل وفي حال الفئات الضعيفة يتم تفعيل دور صندوق الضمان الاجتماعي.

استراتيجية التعافي الاقتصادي المبكر: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز العملة المحلية وتخفيض الأسعار إلى المستوى التي كانت عليه قبل اندلاع الحرب وتعزيز دور البنك المركزي وتمكين المالية العامة للدولة من مزاولة مهامها وتشغيل الموانئ والمطارات وتصدير الغاز والمشتقات النفطية، وصرف رواتب الموظفين بشكل دائم دون انقطاع.

استراتيجية دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحفيز القطاع الخاص وتوفير الضمانات اللازمة لممارسة مهامه بسهولة دون مخاطر، كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى توسيع أنشطة مؤسسات الإقراض والتمويل الأصغر والتي تخلق المشاريع الصغيرة والتي تخلق عماله كثيرة وتوجيه حوافز الإقراض في اتجاهات ومجالات محددة كالقطاع الزراعي والحيواني او السمكي مثلا (قطاعات انتاجية).

استراتيجية العودة إلى الحياة الطبيعية: حيث تستهدف هذه الاستراتيجيات إلى إنهاء جميع التشكيلات العسكرية الغير رسمية التي كانت منخرطة في العمليات القتالية اثناء فترة النزاع حيث يتم استيعاب هؤلاء المقاتلين اما لينخرطوا ضمن مؤسسات جيش الدولة، أو ضمن المؤسسات الاخرى، أو بحسب دراسة تعد لتحديد الرغبات ويتم تقديم المكافئات المجزية مقابل تخليهم عن السلاح وتأهيلهم ليكونوا أصحاب مشاريع صغيرة وإعادة ادماجهم في المجتمع والعمل على عودتهم الى الحياة الطبيعية بعيدا عن الصراع.

استراتيجية الأمن مسئولية جماعية: تهدف هذه الاستراتيجية إلى تبني المبادرات المجتمعية الداعمة للأمن، حيث يعتبر الأمن أرضية محفزة للمستثمرين ويعتبر ركيزة أساسية ضامنة لديمومة جميع أنشطة إعادة الإعمار، ويشمل ذلك بث الإحساس بالأمان في أوساط الناس وإعادة إحياء القيم النبيلة في المجتمع اليمني وكذلك تشجيع مبادرات نزع الألغام ومبادرات الحماية للفئات الضعيفة، وتعزيز شراكة الأقسام الشرطية مع المجتمع، ودور المحاكم والقضاء

استراتيجية الإعلام البناء: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تبني مبادرات وعقد اجتماعي إعلامي يحد من الإعلام الهدام الذي يثير الصراعات والنزاع وأن يكن عمل الإعلام يستند على الحجة والبينة وإلا يكون منبرا للحشد الطائفي أو المناطقي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يتم تبنى جميع المبادرات الإعلامية البناءة التوعوية في مجال بناء السلام ومجالات الإعمار والمساءلة الاجتماعية والشفافية المؤسساتية.

استراتيجية إعادة مؤسسات الدولة: يعتبر وجود الدولة امرا أساسيا في خلق الاستقرار وسوف تتبنى هذه الاستراتيجية مبادرة بناء مؤسسات الدولة اليمنية الحديثة، ابتداء من الاستفتاء على الدستور وتشكيل الأقاليم والمحليات وتعزيز شكل نظام الحكم الذي المتوافق عليه اليمنيين.

ويستعرض الشكل التالي الأهمية النسبة لهذه الاستراتيجيات حيث تعتبر استراتيجية إعادة مؤسسات الدولة ذات أهمية نسبية مطلقة بلغت 100%، وأيضا بلغت الأهمية نسبية لاستراتيجية العودة إلى الحياة الطبيعية واستراتيجية التعافي الاقتصادي المبكر 98% لكل منها، وكما نلاحظ أن بقية الاستراتيجيات حصلت على أهمية نسبية لا تقل عن 80% عدى استراتيجية دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة حيث بلغت أهميتها النسبية نحو 70%

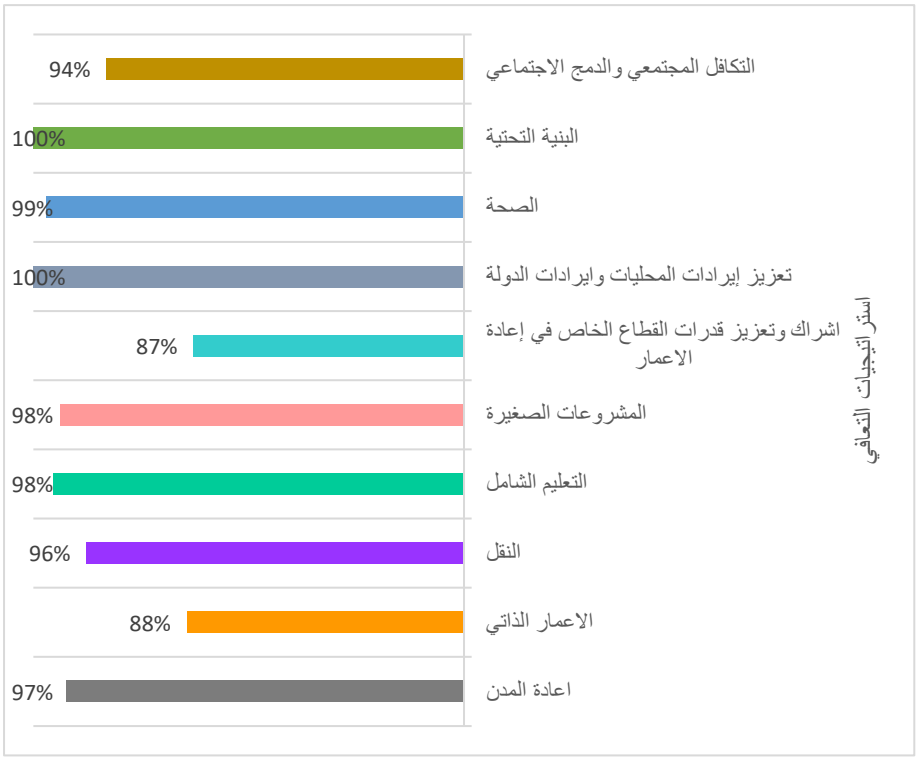

شكل 10: الاهمية النسبية لاستراتيجيات التعافي

وكذلك وبالنظر إلى الشكل التالي نلاحظ أن جميع الاستراتيجيات تقع ضمن منطقة الاستجابة مهمة جداً، عدا استراتيجية دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة فهي تقع ضمن منطقة الاستجابة مهمة وذلك بحسب إجماع أعضاء وأفراد مجموعات المناقشات البؤرية المركزة التي تم تطبيقها في المحافظات المعنية.

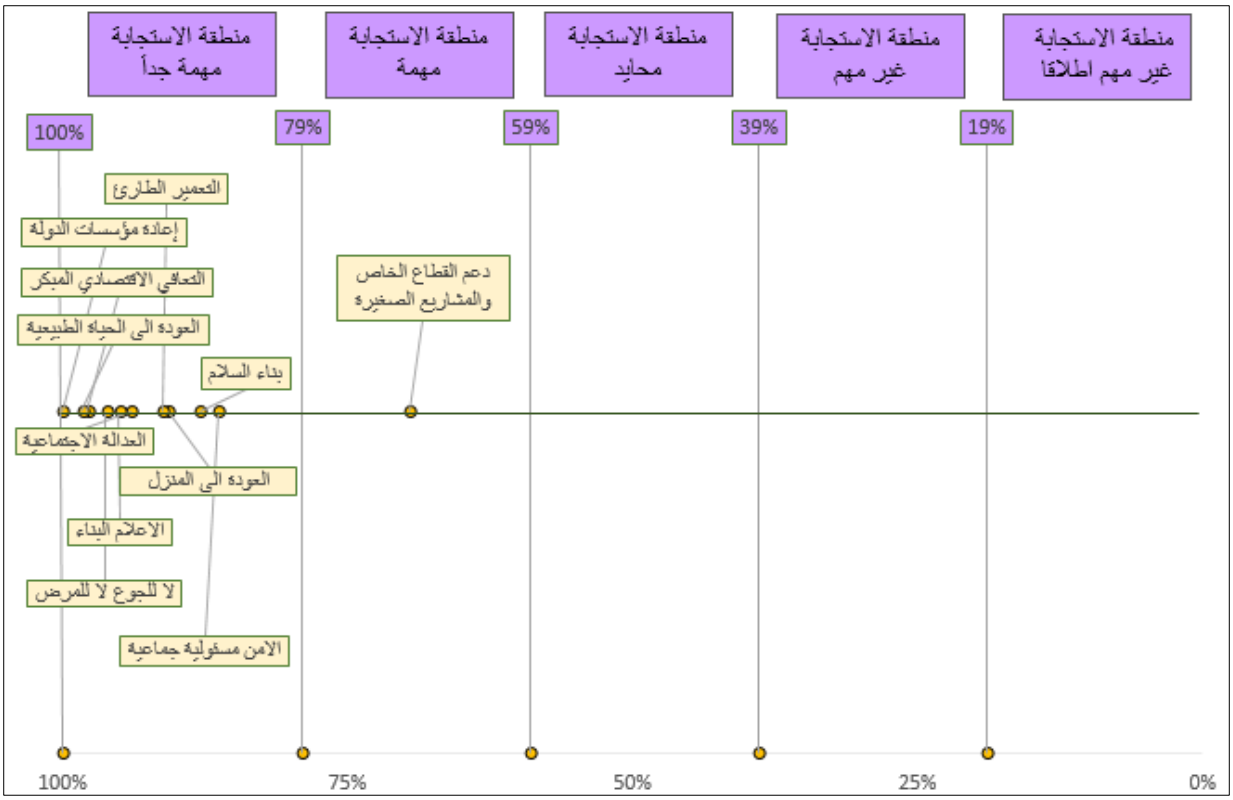

شكل 11: استراتيجيات التعافي وفق استجابات أفراد العينه

يستعرض الجدول التالي الأهمية النسبية لاستراتيجيات التعافي حسب المحافظات التي تم التطبيق فيها[1]

جدول 5: الاهمية النسبية لاستراتيجيات التعافي حسب المحافظات

#	استراتيجيات التعافي	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	بناء السلام	87%	83%	94%	88%
2	العدالة الاجتماعية	93%	90%	98%	94%
3	العودة الى المنزل	85%	90%	97%	91%
4	التعمير الطارئ	82%	92%	100%	91%
5	لا للجوع لا للمرض	95%	95%	98%	96%
6	التعافي الاقتصادي المبكر	97%	98%	98%	98%
7	دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة	68%	68%	72%	70%

[1] انظر الملحق للاطلاع على البيانات الأولية لعينه الدراسة الخاصة باستراتيجيات التعافي (جزء 1، وجزء 2)

8	العودة إلى الحياة الطبيعية	95%	100%	100%	98%
9	الامن مسئولية جماعية	82%	82%	95%	86%
10	الاعلام البناء	93%	92%	100%	95%
11	إعادة مؤسسات الدولة	100%	100%	100%	100%

4.2.3. استراتيجيات مرحلة إعادة الاعمار

بعد الإنتهاء من مرحلة التعافي وشعور الناس بالسلام واصبحت الملحقيات الدبلوماسية والسفارات في مزاولة نشاطها يتم الشروع في تنفيذ هذه الاستراتيجيات:

استراتيجية إعادة المدن: وتمتد هذه الاستراتيجية خمس سنوات على الأكثر ومن خلال هذه الاستراتيجية يتم إعمار ما دمره الصراع في المدن الرئيسية من مباني وشوارع ومنشئات خدمية وفي هذا الجنب يتم اتباع نهج التحديث والتطوير، وهذه الاستراتيجية سوف تخلق فرص أعمال كثيرة.

استراتيجية الاعمار الذاتي: وتهدف هذه الاستراتيجية تبني مبادرات المجتمعات المحلية في إعادة الإعمار، حيث ستعمل الاستراتيجية على تشجيع المجتمعات المحلية على تشكيل مكاتب أو هيئات خاصة بها لإعادة الإعمار ذات صناديق مستقلة ممولة من تبرعات ومنح السكان المحلين أو المغتربين وتعمل هذه الوحدات بإشراف الهيئة العليا لإعادة الإعمار التي بدورها سوف تتولى تقديم الحوافز والمشاركة بنسب معينة لمشاريع هذه الوحدات، وخلق أجواء تنافسية بين المجتمعات في أنشطة إعادة الإعمار.

استراتيجية النقل: تسعى هذه الاستراتيجية إلى حشد الدعم والمبادرات والمنح من أجل تنفيذ الطرق الاستراتيجية والجسور والانفاق في جميع أنحاء البلاد.

استراتيجية التعليم الشامل: تسعى هذه الاستراتيجية إلى توفير المشاريع التعليمية لجميع السكان من خلال بناء المدارس بما يتناسب مع عدد السكان وبالمثل بناء الجامعات الكبيرة والمعاهد المهنية والتقنية القادرة على استيعاب جميع مخرجات التعليم الأساسي، وتجريم حرمان الفتاة من التعليم.

استراتيجية المشروعات الصغيرة: تهدف هذه الاستراتيجية إلى القضاء على البطالة وذلك من خلال تشجيع مبادرات مؤسسات التمويل الأصغر في تأهيل وتمكين الشباب من امتلاك المشروعات الخاصة بهم.

استراتيجية إشراك وتعزيز قدرات القطاع الخاص في إعادة الإعمار: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع القطاع الخاص واشراكه في تنفيذ بعض المشاريع بالشراكة مع مقاولين خارجيين أو دوليين.

استراتيجية تعزيز إيرادات المحليات وايرادات الدولة: ستهتم هذه الاستراتيجيات بتشجيع الإدارات المحلية في مختلف المناطق بتوسيع وتعزيز إيراداتها من خلال تشجيعها وتمكينها من استغلال الفرص المتوفرة لديهم، الامر الذي سيعود على هذه المديريات بالخير.

استراتيجية الصحة: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تبني مبادرات إعادة الإعمار في القطاع الصحي ويعتبر إشراك القطاع الخاص امر أساسي في هذا القطاع.

استراتيجية البنية التحتية: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع المبادرات الهادفة إلى توفير البنية التحتية الضرورية في قطاع الكهرباء والطاقة والاتصالات.

استراتيجية التكافل المجتمعي والدمج الاجتماعي: لقد خلف النزاع مئات الالاف من الحالات المصابة بالإضافة إلى عشرات الالاف من الاسر التي فقدت المعيل ومئات الآلف من النساء الأرامل وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع مبادرات التكافل المجتمعي والدمج الاجتماعي للفئات الضعيفة والهشة والنساء وتعزيز دور المجتمع المحلي في تبني هذه الشريحة والوقوف بجانبها.

يستعرض الشكل التالي الأهمية النسبة لهذه الاستراتيجيات حيث تعتبر استراتيجية البنية التحتية واستراتيجية تعزيز إيرادات المحليات وايرادات الدولة ذات أهمية نسبية مطلقة بلغت 100%، وكما نلاحظ أن بقية الاستراتيجيات حصلت على أهمية نسبية لا تقل عن 90% عدى استراتيجيتي الإعمار الذاتي واستراتيجية إشراك وتعزيز قدرات القطاع الخاص في إعادة الإعمار حيث بلغت الأهمية النسبية لكل منهما 88% و87% على الترتيب وذلك بحسب استجابة جميع أعضاء المجموعات البؤرية المركزة.

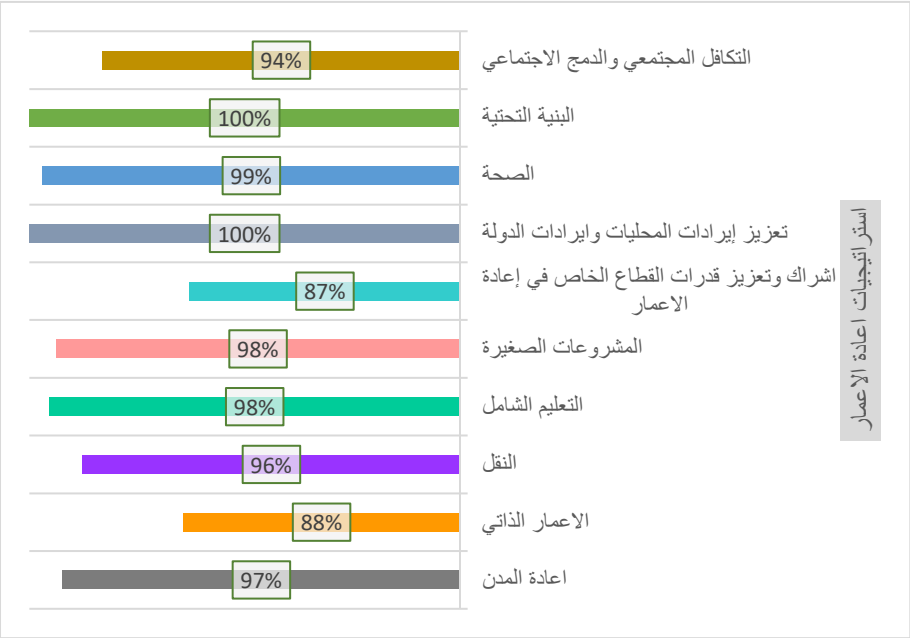

شكل 12: الاهمية النسبية لاستراتيجيات اعادة الاعمار

ويوضح الشكل التالي نلاحظ أن
جميع الاستراتيجية تقع ضمن منطقة الاستجابة مهمة جداً

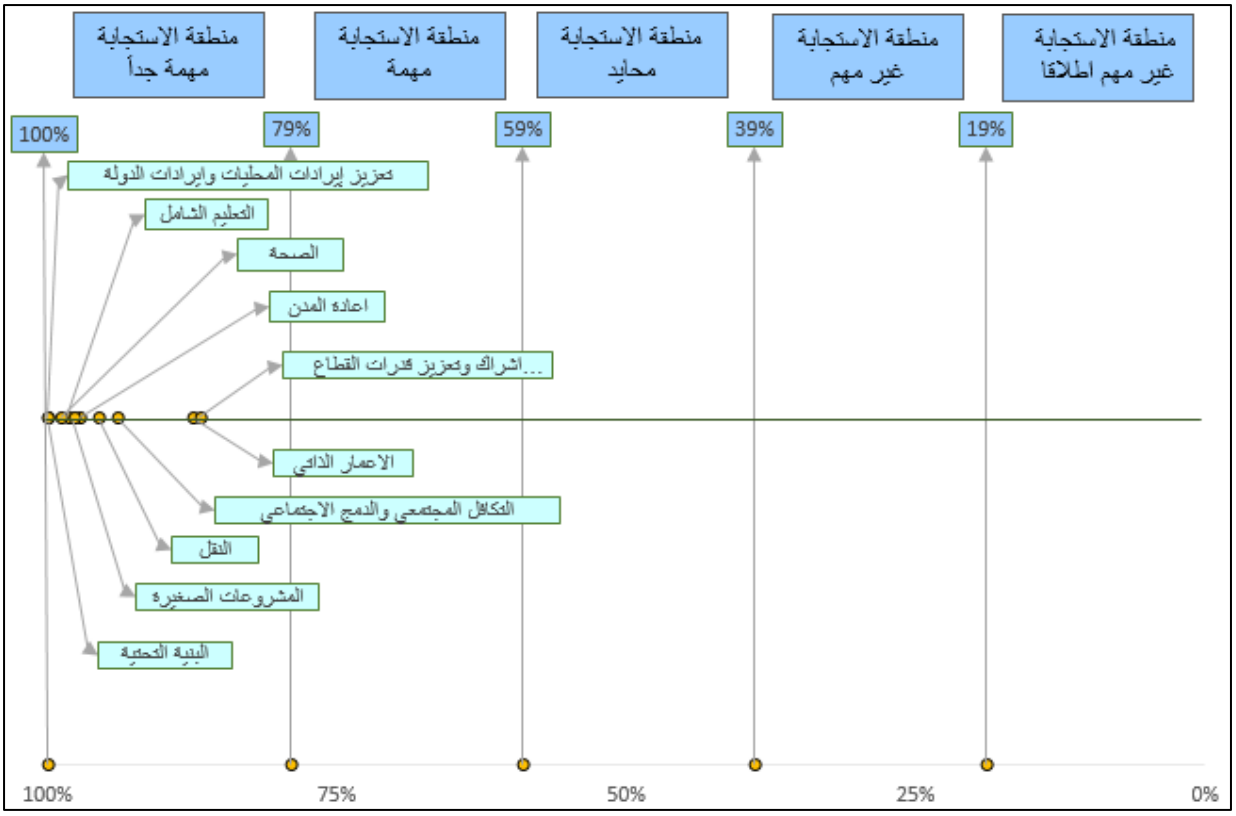

شكل 13: استراتيجيات إعادة الإعمار وفق استجابه أفراد عينه الدراسة

يستعرض الجدول التالي الأهمية النسبية لاستراتيجيات إعادة الإعمار حسب المحافظات التي تم التطبيق فيها[1]

جدول 6: الاهمية النسبية لاستراتيجيات إعادة الإعمار حسب المحافظات

#	استراتيجيات إعادة الإعمار	الأهمية النسبية			الأهمية النسبة للمجتمع الكلي
		صنعاء	عدن	تعز	
1	إعادة المدن	93%	98%	100%	97%
2	الإعمار الذاتي	87%	83%	92%	88%
3	النقل	95%	92%	100%	96%
4	التعليم الشامل	98%	100%	97%	98%
5	المشروعات الصغيرة	98%	100%	95%	98%
6	إشراك وتعزيز قدرات القطاع الخاص في إعادة الإعمار	83%	87%	91%	87%

[1] انظر الملحق للاطلاع على البيانات الأولية لعينه الدراسة الخاصة باستراتيجيات إعادة الاعمار (جزء 1، وجزء 2)

7	تعزيز إيرادات المحليات وايرادات الدولة	100%	100%	100%	100%
8	الصحة	97%	100%	100%	99%
9	البنية التحتية	100%	100%	100%	100%
10	التكافل المجتمعي والدمج الاجتماعي	90%	92%	100%	94%

التوصيات:

لقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من شأنها التحضير لعمليات إعادة الإعمار في اليمن:

1- ينبغي على الجهات الرسمية استحداث هيئة عليا لإعادة الإعمار ويتم إنشاءها بمرسوم رئاسي، تعمل على :
- تبني الاحتياجات الانسانية وفقا للتقرير الأممي ضمن استراتيجياتها الحالية وأن يتم التدخل من خلالها عبر صندوق الهيئة العليا.
- تبني الاستراتيجيات الواردة في هذ الدراسة.

2- يجب على مجلس النواب إعداد مشروع قانون ينظم عمل هذه الهيئة ويضمن الاستقلالية والفعالية.

3- توصيات داعمة للمنظمات :
- تبنى أنشطة إعادة الإعمار ضمن إطار وطني ومؤسسي موحد يحفظ سيادة الوطن دون العمل في إطار منفصل ومنفرد.
- إشراك الجهات المانحة والمنظمات الدولية في إعداد الأطر القانونية والإدارية للهيئة العليا لإعادة الإعمار بما يعزز ثقتهم بها ويرسخ الشراكة معها.
- دعم المنظمات الدولية والجهات الرسمية لمثل هذه الدراسات.
- تشجيع ودعم دراسات إعادة الإعمار على مستوى المناطق والمديريات بحيث تعطي صور أكثر وضوحا وعمقاً.

المراجع

1) دراسة في مجلة "التعافي الاقتصادي وإعادة الاعمار وبناء السلام المستدام في اليمن، اغسطس/2020، وزارة التخطيط والتعاون الدولي"
2) ورقة سياسة "إعادة الاعمار والإصلاح في اليمن، ابريل/2019، توصيات منتدى رواد التنمية"
3) ورقة بحثية "إطار عمل مؤسسي لإعادة اعمار ما بعد النزاع في اليمن، مايو 2018، خالد حميد"
4) ورقة سياسات "الجغرافيا الاقتصادية لإعادة الاعمار في اليمن، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، كريستين سميث وآخرون"
5) دراسة بحثية "رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الاعمار، يناير/2018، فريق الإصلاحات الاقتصادية - اليمن (ERT)"
6) ورقة بحثية "مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، اغسطس/2018، أمل فليم"
7) مجلس الوزراء يوافق على مشروع مرسوم بشأن إنشاء صندوق إعادة إعمار أبين"، سبا نت، آخر تعديل في 23 ديسمبر 2020، تمت الزيارة في 18 مايو 2018. http://sabanews.net/en/news274497.htm.

8) مذكرة سياسية اليمن رقم (2) "التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع في اليمن، مايو/2017، ويلغريد انجلك"
9) مذكرة سياسية اليمن رقم (3) "جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الاعمار والتعافي في اليمن، مايو/2017، لورينت غونيت وآخرون".
10) وكالة مرصد تعيد نشر تقرير، (2017)، تفاصيل موثقة بالأرقام تكشف عن أضخم ميزانية في تاريخ اليمن في حوار مع الرداعي.
11) ورقة عمل "نظرة تحليلية اليمن بعد انتهاء الصراع، مارس، 2016، ساسكيافان"
12) التقرير السنوي لعام 2014 لصندوق إعادة إعمار صعدة.
13) " وثيقة داخلية بعنوان "تقرير للمحافظة: اجتماع واسع النطاق في صنعاء" قدمه صندوق إعادة إعمار أبين في مارس 2013.
14) هذه المعلومات مأخوذة من التقرير السنوي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن لعام 2013.
15) التقرير السنوي 2012 لمركز اليمن للدراسات الاستراتيجية.
16) إطار عمل هيوغو:(2005-2015)، هو برنامج يضع الخطوط العامة من أجل بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث وقد تم اعتماده من قبل المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث التابع للأمم المتحدة، في جلسته العامة التاسعة والمعقودة في 22 كانون الثاني/ يناير 2005 في كوبى – هيوغو – اليابان.
17) افتتاح مشروع إعادة إعمار قرية الظفير، مايو 2009، المركز الوطني للمعلومات، رابط المصدر -https://yemen nic.info/news/detail.php?ID=21826
18) صندوق اعادة اعمار المناطق الشرقية يحث على سرعة رفع بيانات حصر الاضرار الجزئية:(25 يوليو 2009، وكالة سباء للأنباء، رابط المصدر https://www.saba.ye/ar/news189844.htm بتاريخ 2020/12/23م
19) تقرير تقييم نزاع صعدة لعام 2007 ، مكتب الأمن القومي اليمني إلى البرلمان اليمني.
20) سلطان بركات، 2005، "عراق ما بعد صدام: تفكيك نظام، إعادة بناء أمة"، العالم الثالث، 26، رقم. 4-5 ، 571-591.
21) سلطان بركات: (1993)، إحياء المستوطنات التي دمرتها الحرب نحو ميثاق دولي لإعادة الإعمار بعد الحرب ،أطروحة دكتوراه، جامعة يورك.
22) مكتب المساعدة الخارجية الأمريكية للكوارث، تقرير حالة الكوارث : (1983)، الجمهورية العربية اليمنية - زلزال منطقة ذمار (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) وللحصول على التقرير من خلال الرابطhttp://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pbaab301.pdf
23) مكتب المساعدة الخارجية الأمريكية للكوارث:(1983)، تقرير حالة الكوارث: الجمهورية العربية اليمنية - زلزال منطقة ذمار (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 1983) وللحصول على التقرير من خلال الرابط http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pbaab301.pdf

Maria-Louise Clausen, State-building in Fragile States: Strategies of Embedment (doctoral dissertation, Aarhus University, 2016) Accessed Dec 23, 2020 http://politica.dk/fileadmin/politica/Dokumenter/ph.d.-afhandlinger/maria-louise_clausen.pdf

United Nations High Commissioner for Refugees, “Constitution of the Republic of Yemen” accessed Dec. 23, 2020. http://www.refworld.org/pdfid/3fc4c1e94.pdf.

Yemen Profile - Timeline,”BBC, last modified December 4, 2017, accessed Dec 23, 2018. http://www.bbc.com/news/world-middle-east-14704951

Global Facility for Disaster Risk Reduction, Damage, Loss and Needs Assessment (2009) accessed Dec 23, 2020 https://www.gfdrr.org/sites/default/files/GFDRR_Yemen_DLNA_2009_EN.pdf

Mcdonald, Roxanna, Introduction to Natural and Man-Made Disasters and There Effects on Building, Architectural press, UK, V1, 2003.

Global Facility for Disaster Risk Reduction, Tropical Storm, October 2008: Recovery Framework Case Study (August 2014)

www.unhabitat.org

www.flickr.com

https://www.yamanyoon.com/?p=81311

http://www.alwahdawi.net/news_details.php?sid=9396

استراتيجيات إعادة الاعمار في اليمن

الملاحق

ملحق (1): دليل اسئلة المناقشة البؤرية

ملحق (2): الاداة المساندة : الاستبيان